دراسة اقتصادية لإنتاج وتصدير أهم منتجات الصناعات الغذائية الزراعية المصرية والمشكلات التي تواجهها

د/ عباس أبو ضيف محمد مطاوع

مدرس الإقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بالقاهرة – جامعة الأزهر

Received : 1 / 8 / 2021 , Accepted : 25 / 8 / 2021

المستخلص:

يعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية، حيث يساهم ذلك القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الوضع الراهن لصادرات الصناعات الغذائية المصرية يتسم بالتذبذب خاصة في قيمة وكمية بعض صادات تلك المنتجات، بما لا يتناسب مع أهمية ذلك القطاع ودوره في تخفيف العجز في الميزان التجاري المصري, وأستهدف البحث التعرف وبصورة أساسية التعرف على سبل ووسائل تنمية صادرات أهم منتجات قطاع الصناعات الغذائية لجمهورية مصر العربية، واعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة وتم إجراء استقصاء رأى لمجموعة من مصدرى الصناعات الغذائية للوقوف على المشكلات التى تواجههم وسبل التغلب عليها، وأوضحت النتائج انخفاض عدد شركات الصناعات الغذائية بالقطاع العام وزيادتها فى القطاع الخاص خلال فترة الدراسة، كما اتضح ايضا وجود طاقات اسيعابية كبيرة فى العديد من الأسواق الاستيرادية ،كما تبين أن مشكلتى ارتفاع تكاليف المنتج ، وصعوبة المواصفات التي تضعها هيئة سلامة الغذاء، تحتلان معا المرتبة الأولى من اهتمامات وأولويات المصدرين للسلع المصنعة، ولذلك يوصى البحث بدعم وتحفيز شركات إنتاج وتصدير الصناعات الغذائية للإنضمام للقائمة البيضاء لهيئة سلامة الغذاء، والإهتمام بالأسواق الأفريقية والعمل على تذليل العقبات التى واجهت المصدرين لتلك الأسواق، والعمل على استغلال الطاقات العاطلة فى شركات الصناعات الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج – الصادرات – منتجات الصناعات الغذائية

مقدمة:

يعتبر التصدير من أهم الركائز الأساسية التى تعتمد عليها معظم إقتصاديات الدول في توفير مصادر دائمة للنقد الأجنبي، حيث يمكن توظيف موارد الصادرات لتمويل احتياجات الجهاز الإنتاجي للدولة، وخدمة المديونية الخارجية، وسداد فاتورة الواردات. ويعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية في البلدان النامية والمتقدمة عامة وفي مصر خاصة، حيث يساهم ذلك القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي، كذلك المساهمة في الحد النسبي من مشكلة البطالة وتحسين وضع الميزان التجاري من خلال زيادة صادرات ذلك القطاع[١]. وتنتمي الصناعات الغذائية إلى مجموعة الصناعات التحويلية، المعروفة بالصناعات الزراعية Agri-industary، حيث تستخدم فيها المواد الخام الوسيطة النباتية والحيوانية، والتي يتم معالجتها وتحويلها إلى مواد غذائية مصنعة صالحة للإستهلاك النهائي، أو يتم تقديمها في شكل مواد غذائية نصف مصنعة أو خام توجه للإستخدام كمنتجات وسيطة في عمليات إنتاجية أخرى[٩].

وقد بلغت قيمة صادرات الصناعات الغذائية المصرية حوالي ٣,١٢ مليار دولار كمتوسط للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)[٦]. مثلت حوالي ١١,٥% من إجمالي قيمة الصادرات الكلية المصرية والتى بلغت حوالي ٢٧,١٢ مليار دولار كمتوسط لنفس الفترة،[٥]. الأمر الذى يمكن معه زيادة وتنمية تلك الصادرات الغذائية إذا أمكن التغلب على المعوقات والمشاكل التى تواجهها.

مشكلة البحث:

تلعب الصناعات الغذائية دوراً أساسياً كأحد موارد التقدم الاقتصادي وإحداث التنمية المطلوبة، كما تمثل الصناعات الغذائية موقعاً أساسياً وحيوياً في قطاع الصناعات التحويلية، إلا أن الوضع الراهن لصادرات الصناعات الغذائية المصرية يتسم بالتذبذب خاصة في قيمة وكمية بعض منتجات الصناعات الغذائية، بما لا يتناسب مع أهمية ذلك القطاع ودوره في تخفيف العجز في الميزان التجاري المصري والذي بلغ حوالي ٦٥٩,٣٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٠م [٥]، وعلى الرغم من توافر مقومات قطاع الصناعات الغذائية الإنتاجية والتصديرية إلا أن حجم الإنتاج والتصدير لا يرقى إلى المستوى المطلوب، والذى قد يرجع إلى مجموعة من المشاكل والمعوقات التى تواجه المصدرين لتلك السلع داخلياً وخارجياً.

هدف البحث:

إستهدف البحث التعرف وبصورة أساسية على سبل ووسائل تنمية صادرات أهم منتجات قطاع الصناعات الغذائية لجمهورية مصر العربية وذلك من خلال:

١- التعرف على الوضع الراهن لقطاع الصناعات الغذائية بجمهورية مصر العربية،والتعرف على الوضع الراهن لصادرات أهم منتجات الصناعات الغذائية المصرية.

٢- الوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه صادرات الصناعات الغذائية المصرية، ومدى إمكانية التوصل إلى الحلول الملائمة لتلك المشكلات فى ظل الموارد المتاحة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تم استخدام أسلوبي التحليل الوصفي الكمي، حيث استخدم أسلوب التحليل الوصفي في عرض مقدمة البحث والهدف منه ووصف بعض المتغيرات والعوامل ذات الصلة بعمليات التصدير لسلع التصنيع الغذائي. بينما تم استخدام أسلوب التحليل الكمي في قياس المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بتحليل المشكلة البحثية، وقياس المتغيرات المرتبطة بها، وذلك استنادا على النماذج الرياضية والقياسية الاقتصادية مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين واستخدام طريقة أقل فرق معنوي (L.S. D) وتفسير نتائج التحليل والقياس في ضوء النظرية الاقتصادية والمنطقين الإحصائي والاقتصادي.

وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة، والتي تصدر من الجهات المختصة، مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك على البيانات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). وللتعرف على المشكلات والمعوقات التي واجهت مصدرى منتجات الصناعات الغذائية المصرية ومدى امكانية التغلب عليها فقد تم إجراء دراسة حالة لاستقصاء رأى بعض المصدرين لمنتجات الصناعات الغذائية المصرية، حيث تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض وقد تم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية لعدد ١٥ من المصدرين وذلك خلال عام٢٠٢١م.

نتائج البحث ومناقشاتها

أولاً:الوضع الراهن لقطاع الصناعات الغذائية المصرية وأهميته الاقتصادية:

أ- تطور أعداد شركات الصناعات الغذائية والمشروبات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٧):

توضح بيانات الجدول (١) أن شركات قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات تصنف وفقا لمعيار ملكيتها إلى شركات القطاع العام والأعمال العام، وشركات القطاع الخاص، حيث أوضحت بيانات الجدول انخفاض عدد شركات المنتجات الغذائية للقطاع العام والأعمال العام من ٢٢٩ شركة عام ٢٠٠٥ إلى ١٥١ شركة عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٣٤,٠٦%، في حين ظلت شركات المشروبات ثابتة عند عدد واحد شركة فقط خلال فترة الدراسة. كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى زيادة أعداد وشركات الصناعات

الغذائية بالقطاع الخاص من ٤٦٦٦ شركة عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٨٧٥ شركة عام ٢٠١٧، بنسبة بزيادة بلغت ١٩٧,٣%، كما ازدادت شركات المشروبات بالقطاع الخاص من ٣٤ شركة عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣ شركة عام ٢٠١٧، بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٤٤,١٢%، الأمر الذي يوضح زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في توفير المنتجات الغذائية المصنعة في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة القطاع العام وقطاع الأعمال العام في تلك الصناعة. كما تبين انخفاض نسبة إجمالي شركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص من ٥,٠١% عام ٢٠٠٥ إلى ١,٠٩ عام ٢٠١٧، الأمر الذي يوضح أن عدد الشركات الأكبر في ذلك القطاع مملوكة للقطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى زيادة عدد شركات التصنيع الغذائي للقطاع الخاص عام ٢٠١٧م بنحو ٢٠٠% عن السنوات السابقة ويرجع ذلك إلى انضمام الكثير من الشركات التى كانت تندرج تحت مسمى الإقتصاد غير الرسمي، نتيجة لتشجيع الدولة من النواحي الضريبية وإجراءات التسجيل وغيرها من الحوافز، كما أن هناك العديد من الشركات التى انضمت للتعداد والتى كانت تشتمل على عدد أقل من عشرة عاملين بها والتى كانت غير خاضعة للتعداد فى السنوات السابقة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي عدد شركات التصنيع الغذائي في القطاع العام والأعمال العام خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٧م) فقد أخذت الصورة التالية:

$ص_{ه}^{\wedge} = ٢٢٨,٧ - ٤,٢٤ س_{ه}$ $ر^{٢} = ٠,٦٩$ ف = ٢٤,٢**

(٤,٩)**

– الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة. (**) تشير إلى المعنوية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): تطور أعداد شركات الصناعات الغذائية والمشروبات بجمهورية مصر العربية وفقا لمعيار ملكيتها خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٧م)

السنوات	أعداد شركات القطاع العام والأعمال العام		الإجمالي	أعداد شركات القطاع الخاص		الإجمالي	إجمالي الشركات العامة إلى إجمالي الشركات الخاصة* (%)
	شركة منتجات غذائية	شركة مشروبات		شركة منتجات غذائية	شركة مشروبات		
٢٠٠٥	٢٢٩	١	٢٣٠	--	--	٤٥٩٧	٥,٠١
٢٠٠٦	٢٢٨	١	٢٢٩	--	--	٤٥٤٥	٤,٤٦
٢٠٠٧	٢٠٢	١	٢٠٣	٤٦٦٦	٣٤	٤٧٠٠	٤,٢٣
٢٠٠٨	١٩٨	١	١٩٩	٤٧٣٠	٣٠	٤٧٦٠	٤,٣٢
٢٠٠٩	٢٠٥	١	٢٠٦	٤٧٧١	١٩	٤٧٩٠	٤,١٥
٢٠١٠	١٩٨	١	١٩٩	٤٧٠٣	١٩	٤٧٢٢	٤,١٩
٢٠١١	١٩٧	١	١٩٨	٤٦٦٩	١٦	٤٦٨٥	٤,٢٤
٢٠١٢	١٩٨	١	١٩٩	٤٥٧٤	١٧	٤٥٩١	٤,٣٥
٢٠١٣	١٩٩	١	٢٠٠	٤٥٧٢	١٤	٤٥٨٦	٤,٣٦
٢٠١٤	١٩٩	١	٢٠٠	٤٥٤١	١٣	٤٥٥٤	٤,٣٤
٢٠١٥	١٩٧	١	١٩٨	٤٤٥٤	١٤	٤٤٦٨	٤,٤٣
٢٠١٦	١٧٣	١	١٧٤	٤٤٤٤	١١	٤٤٥٥	٣,٩
٢٠١٧	١٥١	١	١٥٢	١٣٨٧٥	٨٣	١٣٩٥٨	١,٠٩
المتوسط			١٩٩			٥٣٣٧	

المصدر: – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع العام / قطاع الأعمال العام، أعداد متفرقة .

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع الخاص، أعداد متفرقة .

ويتضح من نتائج معادلة الإتجاه الزمني العام انخفاض عدد شركات الصناعات الغذائية فى القطاع العام بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٤,٢ شركة، وقد بلغ معدل التغير السنوي حوالي- ٢,١٣ % من متوسط عدد شركات الصناعات الغذائية فى القطاع العام والبالغ نحو ١٩٩ شركة خلال فترة الدراسة، وتشير قيمة معامل التحديد الى أن نحو ٦٩% من التغيرات الحادثة فى عدد تلك الشركات إنما ترجع الى عنصر الزمن والذي يعبر عن مجمل السياسات الإنتاجية والتسويقية خلال تلك الفترة.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي شركات التصنيع الغذائي للقطاع الخاص تبين عدم معنويتها من الناحية الإحصائية، بما يشير إلى ثباتها النسبي حول متوسطها الحسابي.

ب-الطاقة الإنتاجية العاطلة والتوزيع النسبي لأهم أسبابها في قطاع الصناعات الغذائية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٦/٢٠١٧)

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط قيمة الطاقة الإنتاجية العاطلة لشركات القطاع الحكومي وقطاع الأعمال قد ازداد من ٢,٢ مليار جنيه خلال الفترة الأولى ليصل إلى ٢,٥٦ مليار جنيه خلال الفترة الثانية للدراسة، كما تبين أن قيمة الأثر المطلق بها قدرت بحوالي ٠,٣٦ مليار جنيه أى أن قيمة الطاقة العاطلة قد تزايدت بحوالي ٠,٣٦ مليار جنيه عن الفترة الأولى، الأمر الذي يوضح التغيرات والأحداث التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠١١ وكذلك التقلبات الحادة في سعر الصرف، كما أشارت بيانات نفس الجدول أن متوسط قيمة الطاقة الإنتاجية العاطلة بالقطاع الخاص قد ازداد من ٤,٨٢ مليار جنيه كمتوسط للفترة الأولى ليصل إلى ١٥,١٥ مليار جنيه كمتوسط للفترة الثانية، حيث بلغ الأثر المطلق حوالي ١٠,٣٣ مليار جنيه تعبر عن مقدار الزيادة في قيمة الطاقة العاطلة في الفترة الثانية عن الأولى.

جدول رقم (٢): إجمالي قيمة الطاقة الإنتاجية العاطلة والتوزيع النسبي لأسبابها في صناعة المواد الغذائية بمنشآت القطاع العام/الأعمال العام والخاص خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠١٦/٢٠١٧)

البيان	قيمة الطاقة العاطلة (مليار جنيه)		التوزيع النسبي لأسباب الطاقة العاطلة									
			نقص الخامات (%)		نقص قطع الغيار (%)		نقص وتغيب العمال (%)		صعوبات التسويق (%)		أخرى (%)	
السنوات	بالقطاع العام /الأعمال العام	قطاع خاص	بالقطاع العام/ الأعمال العام	قطاع خاص	بالقطاع العام /الأعمال العام	قطاع خاص	بالقطاع العام / الأعمال العام	قطاع خاص	بالقطاع العام /الأعمال العام	قطاع خاص	بالقطاع العام /الأعمال العام	قطاع خاص
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢,٧	---	١٣,٤	---	٠,٩	---	٠,١	---	٦١,٧	---	٢٣,٩	---
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣,٢	---	١٥,٧	---	---	---	---	---	٣٣,٣	---	٣٧,٥	---
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢,١	٣,٢	٣٦,٤	٣٢	٠,٧	٣,٦	٠,٣	٤,٣	١٨,٩	٤١	٤٣,٧	١٩,١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١,٩	٥,٤	٣٨,١	١٠,٣	٠,٤	٣,٨	٠,٥	٤,٦	٤,٦	٥٨,٨	٥٦,٤	٢٢,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢,٢	٤,٢	٤٧,٣	١٢	٠,٢	٢,٥	٠,٤	٢,٥	٢١,٤	٦٣,٥	٣٠,٧	١٩,٥
٢٠١١/٢٠١٠	١,٥	٥,٥	١٨,٧	٢٩	٢	٤	٧,٩	٣	٤٥,٩	٤٣	٢٥,٤	٢١
٢٠١٢/٢٠١١	١,٨	٥,٨	٣٥,٦	١٦,٢	١	٢,٣	٩,٦	٢,٧	٢٩,٦	٥٣	٢٤,٢	٢٥,٨
المتوسط	**٢,٢**	**٤,٨٢**	**٢٦,٥**	**١٧,٩٤**	**٠,٦٨**	**٣,١٦**	**٠,٨٨**	**٣,٣٢**	**٢٤,٤٣٠**	**٥١,١**	**٣٢,٩**	**٢١,٤٥**
٢٠١٣/٢٠١٢	١,٤	٦,١	٠,٦	١٤	٠,٣	٢,٦	١٠,٨	٢,٩	٧٩,٥	٤٣,٥	٨,٨	٣٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٢	٧,٧	٤٧,٣	١٥,٧	٥,٨	٢,٥	١,٤	٣,٩	٣١,٤	٥٠,٩	١٤,١	٢٧
٢٠١٥/٢٠١٤	١,٩	٩,٢	٥٩,٩	١٧	٨	٣,٨	صفر	٥,٣	٢٥,٦	٥٦,٣	٦,٥	١٧,٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٢,٩	٩,٥	٥٣	١٧	٠,٨	٤,٦	١,٦	١٢,٢	٢٣,٣	٣٧,٩	٢١,٣	٢٨,٣
٢٠١٧/٢٠١٦	١,٩٤	١٢,٠٨	٥٩	١٣	١,١	١,٨	صفر	١٥,٧	٢٢,٦	٤٦,٩	١٧,٣	٢٢,٦
٢٠١٨/٢٠١٧	٥,٢٣	٤٦,٣	٧٦,١	١٤,٦	٢,٢	٢٤,٣	١,٧	٥,٣	٧,٨	٣٢,٦	١٣,١	٢٣,٣
المتوسط	٢,٥٦	١٥,١٥	٤٩,٣٢	١٥,٢٢	٣,٠٣	٦,٦	٣,٩	٧,٥٥	٣١,٧	٤٤,٧	١٣,٥٦	٢٥,٩٧
الاثر المطلق	٠,٣٦	١٠,٣٣										
الا ثر النسبي			٢,٦	١٥,٦	١٥٣,٨	٣٠,٨	١٨٨,٧٥	٨٩,١٧	٣,٦	١٣,٩٨	٦١,٨٧	١٧,٩٣
المتوسط العام	**٢,٣٧**	**١٠,٥**	**٢٦,٨**	**١٦,٤**	**١,١**	**٣,٧**	**١,٣**	**٤,٧**	**٢٤,٨**	**٤٧,١**	**٢١,١**	**٢٣,٥**

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع العام /قطاع الأعمال العام ، أعداد متفرقة .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع الخاص، أعداد متفرقة.

---): البيانات غير متوفرة.

- متوسط النسب المئوية متوسط هندسي

وأشارت نتائج نفس الجدول إلى ارتفاع نسبة نقص الخامات كأحد أسباب الطاقة العاطلة بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال من ٢٦,٥% خلال الفترة الأولى من الدراسة التي تمثل ٩٨,٨٨% من المتوسط العام لتصل إلى حوالي ٤٩,٣٢% خلال الفترة الثانية، لتمثل حوالي ١٨٤% من المتوسط العام، حيث بلغ الأثر النسبي حوالي ٢,٦% الأمر الذي يوضح تفاقم تلك المشكلة خلال الفترة الثانية للدراسة.

وتبين أيضا من بيانات نفس الجدول إزدياد نسبة مشكلة نقص قطع الغيار، ومشكلة تغيب العمال، فضلاً عن مشكلة صعوبة التسويق بالقطاع العام وقطاع الأعمال من ٠,٦٨% ، ٠,٨٨%، ٢٤,٤٣% تمثل نحو ٦,١٨%، ٦٦,٢%، ٩٨,٥% من المتوسط العام على الترتيب لتصل خلال الفترة الثانية من الدراسة إلى ٣,٠٣%، ٣,٦%، ٣١,٧% لتمثل ٢٧٥,٥%، ٣٠٠%، ١٢٧,٨% من المتوسط العام على الترتيب، حيث بلغ الأثر النسبي لتلك المشكلات حوالي ١٥٣,٨%، ١٨٨,٧٥%، ٣,٦%، الأمر الذي يوضح تفاقم تلك المشكلات بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام فقد انخفضت نسبتها من ٣٢,٩% والتي مثلت ١٥٥,٩% من المتوسط العام خلال الفترة الأولى لتصل إلى ١٣,٥٦% في الفترة الثانية مثلت ٦٤,٣% من المتوسط العام، وقدر الأثر النسبي لها بحوالي ١٥٣,٨%، ١٨٨,٧٥%، ٣,٦% على الترتيب.

أما فيما يخص تلك المشكلات بالقطاع الخاص فقد اتضح من بيانات نفس الجدول انخفاض نسبة مساهمة مشكلتي نقص الخامات، وصعوبات التسويق حيث بلغت حوالي ١٧,٩٤%، ٥١,١% من إجمالي حجم المشكلتين والتى تمثل حوالي ١٠٨,٠١%، ١٠٨,٥% من المتوسط العام على الترتيب خلال الفترة الأولى، بينما بلغت حوالي ١٥,٢٢%، ٤٤,٧% من إجمالي حجم المشكلتين ٩٢,٨%، ٩٤,٩% من المتوسط العام على الترتيب خلال الفترة الثانية للدراسة في حين بلغ الأثر النسبي لتلك المشكلتين حوالي -١٥,٦%، -١٣,٩٨%، خلال الفترة الثانية.

وأوضحت بيانات نفس الجدول زيادة نسبة مشكلات نقص قطع الغيار ونقص وتغيب العمال والمشكلات الأخرى في القطاع الخاص، حيث بلغت حوالي ٣,١٦%، ٣,٣٢%، ٢١,٤٥%، من إجمالي حجم المشكلات في الفترة الأولى والتى تمثل حوالي ٨٥,٤%، ٧٠,٦%، ٩١,٢٧%، من المتوسط العام لكل مشكلة على الترتيب خلال الفترة الأولى، كما بلغ متوسط حجم تلك المشكلات في الفترة الثانية حوالي ٦,٦%، ٧,٥٥%، ٢٥,٩٧% مثلت حوالي ١٧٨,٤%، ١٦٠,٦%، ١١٠,٥% من المتوسط العام لكل مشكلة على الترتيب خلال الفترة الأولى، كما بلغ متوسط حجم تلك المشكلات في الفترة الثانية حوالي ٦,٦%، ٧,٥٥%، ٢٦% مثلت حوالي ١٧٨,٤%، ١٦٠,٦%، ١١٠,٥% من المتوسط العام على الترتيب،كما بلغ الأثر النسبي لتلك المشكلات ٣٠,٨%، ٨٩,١٧%، ١٧,٩٣%، الأمر الذي يوضح أن لتفاقم تلك المشكلات أثر بالفعل على زيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة لشركات القطاع الخاص خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة الطاقة العاطلة فى القطاع الخاص بالمليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٨/١٧) فقد أخذت الصورة التالية:

ص$_{ه}^{\wedge}$ = -٤,١+ ٢,٤٣ س$_{ه}$ $_{ر}^{٢}$ = ٠,٤٤ ف = ٧,٠٥*

(٢,٧)*

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة. (*) تشير إلى المعنوية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٥

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٢).

وتشير معادلة الإتجاه الزمني العام إلى زيادة قيمة الطاقة العاطلة بالقطاع الخاص بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٢,٤٣ مليار جنيه، وقد بلغ معدل التغير السنوي حوالي٢٣,١ % من متوسط إجمالي الطاقة العاطلة فى القطاع الخاص والبالغ نحو ١٠,٥ مليار جنيه خلال الفترة(٢٠٠٨/٠٧ –

٢٠١٨/١٧)، ويرجع ارتفاع معدل التغير السنوي إلى الزيادة الكبيرة في الطاقة العاطلة عامي ٢٠١٧/١٦، ٢٠١٨/١٧، هذا وتقدر قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٤٤%.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الطاقة العاطلة للقطاع العام تبين عدم معنويتها من الناحية الإحصائية، بما يشير إلى ثباتها النسبي حول متوسطها الحسابي البالغ نحو ٢,٣٧ مليار جنيه.

ج- تطور الطاقة المتاحة والفعلية والعاطلة ونسب التشغيل لصناعتي الخضراوات المجمدة والمشروبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٧):

١-تطور الطاقة المتاحة والفعلية والعاطلة ونسب التشغيل لصناعة الخضراوات المجمدة بجمهورية مصر العربية:

توضح بيانات الجدول (٣) زيادة كمية الطاقة المتاحة لصناعة الخضراوات المجمدة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصى كمية لها عام ٢٠١٣، حيث بلغت حوالي ٢٩٧,٩ ألف طن، ثم أخذت في التراجع، حتى وصلت إلى ٨٠,٥٦ ألف طن عام ٢٠١٧، وبلغ متوسط الفترة حوالي ١٤١,١٤ ألف طن، كما أشارت بيانات نفس الجدول أن قيمة الطاقة المتاحة أخذت في التزايد خلال الفترة حتى بلغت أقصى قمة لها عام ٢٠١٣ أيضا حيث قدرت بحوالي ١,٧ مليار جنيه، ثم أخذت في التراجع حتى وصلت إلى حوالي ١,٠٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧، كما تبين من بيانات نفس الجدول أن كمية وقيمة الطاقة الفعلية لصناعة الخضروات المجمدة أخذت في التزايد خلال فترة الدراسة حتى بلغت أقصى قيمة لهما عام ٢٠١٣، حيث بلغتا حوالي ٢٧٥,١ الف طن، ١,٦ مليار جنيه على الترتيب ثم أخذت في التناقص، حتى بلغتا ٧٢,٤ الف طن، ٩٤٢,٣ مليون جنيه عام ٢٠١٧ على الترتيب، في حين بلغ متوسط الفترة لهما حوالي ١٢٧,٦ ألف طن، ٨٥٥,٦ مليون جنيه على الترتيب.

جدول رقم (٣): تطور كمية وقيمة الطاقة المتاحة والفعلية والعاطلة ونسب التشغيل لصناعة الخضراوات المجمدة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٧-٢٠٠٤)

الكمية بالإلف طن، القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الطاقة المتاحة		الطاقة الفعلية		الطاقة العاطلة		نسبة التشغيل		نسبة الطاقة العاطلة	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
٢٠٠٤	٦٢,٤٧	١٩٧,٠٢	٥٨,٢١	١٧٤,٨٥	٤,٢٧	٢٢,١٧	٩٣,١٨	٨٨,٧٥	٦,٨٤	١١,٢٥
٢٠٠٥	٤٩,٢٠	٢٧٦,٥٩	٤٧,٧٤	٢٦٨,٠٤	١,٤٥	٨,٥٦	٩٧,٠٣	٩٦,٩١	٢,٩٥	٣,٠٩
٢٠٠٦	١٢٠,٩٠	٤٨٨,٩٩	١١٣,٥٢	٤٥٩,٤٧	٧,٣٨	٢٩,٥٢	٩٣,٩٠	٩٣,٩٦	٦,١٠	٦,٠٤
٢٠٠٧	١٤٤,٨٣	٦٤٨,٨٤	١٢٧,٧٨	٥٧٢,٤٥	١٧,٠٥	٧٦,٣٩	٨٨,٢٣	٨٨,٢٣	١١,٧٧	١١,٧٧
٢٠٠٨	١٣١,٦٢	١٠٩١,١٦	١٢٦,٥٦	١٠٤٩,٢٠	٥,٠٦	٤١,٩٦	٩٦,١٦	٩٦,١٥	٣,٨٤	٣,٨٥
٢٠٠٩	١٢٨,٨٧	١٠٠٢,٧١	١١٦,٠٦	٩٠٣,١٢	١٢,٨٠	٩٩,٦٠	٩٠,٠٦	٩٠,٠٧	٩,٩٤	٩,٩٣
٢٠١٠	١٣٦,٤٧	٦٠٥,٠٤	٨٨,٩٩	٥٦٢,٢٥	٤٧,٤٨	٤١,٧٠	٦٥,٢١	٩٢,٩٣	٣٤,٧٩	٦,٨٩
٢٠١١	١٩١,٧٥	١١٨٤,٦٣	١٨٠,٠٢	١١١٧,٦٦	١١,٧٣	٦٦,٩٨	٩٣,٨٨	٩٤,٣٥	٦,١٢	٥,٦٥
٢٠١٢	٢٢٣,٥٣	١٥١٨,٣٦	٢٠١,٦٦	١٣٦٩,٨٣	٢١,٨٧	١٤٨,٥٤	٩٠,٢٢	٩٠,٢٢	٩,٧٨	٩,٧٨
٢٠١٣	٢٩٧,٨٧	١٦٩١,٧٢	٢٧٥,١١	١٥٦٤,١٤	٢٢,٤٦	١٢٧,٥٨	٩٢,٣٦	٩٢,٤٦	٧,٥٤	٧,٥٤
٢٠١٤	٢٤٥,٣٧	١٤٠٧,٨٠	٢٣٤,١٣	١٣٤٦,٣١	١١,٢٥	٦٤,٦٦	٩٥,٤٢	٩٥,٦٣	٤,٥٨	٤,٥٩
٢٠١٥	٨١,٦٤	٨٠٨,٧٩	٧١,٣٤	٧٠٦,٦٩	١٠,٣١	١٠٢,١٠	٨٧,٣٨	٨٧,٣٨	١٢,٦٣	١٢,٦٢
٢٠١٦	٨٠,٨٣	١٠٤٨,٨١	٧٢,٥٩	٩٤١,٨٨	٨,٢٤	١٠٦,٩٢	٨٩,٨١	٨٩,٨٠	١٠,١٩	١٠,١٩
٢٠١٧	٨٠,٥٦	١٠٤٩,٢١	٧٢,٣٥	٩٤٢,٢٨	٨,٢١	١٠٦,٩٢	٨٩,٨١	٨٩,٨١	١٠,١٩	١٠,١٩
المتوسط	١٤١,١٤	٩٢٩,٩٨	١٢٧,٥٨	٨٥٥,٥٨	١٣,٥٤	٧٤,٥٤	*٨٩,٨٢	*٩١,٨٥	*٨,١٠	*٧,٤٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من أهم السلع الصناعية، أعداد متفرقة.

*** متوسط هندسي**

كما تبين من بيانات جدول رقم (٣) أن كمية الطاقة العاطلة لصناعة الخضروات المجمدة بلغت أقصى كمية لها عام ٢٠١٠، حيث بلغت ٤٧,٥ ألف طن، في حين بلغت أقصى قيمة لها عام ٢٠١٢ حيث بلغت حوالي ١٤٨,٥ مليون جنيه، ثم أخذتا في التناقص حيث بلغتا ٨,٢ ألف طن، ١٠٦,٩ مليون جنيه عام

٢٠١٧، كما أوضحت بيانات نفس الجدول إنخفاض نسبة كمية التشغيل من ٨٨,٨% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٨٩,٨% عام ٢٠١٧ في الوقت الذي إزدادت فيه نسبة قيمة التشغيل من ٨٨,٨% لتصل إلى ٨٩,٨١% بزيادة بلغت حوالي ١% تقريبا مما يعكس تدني تلك النسبة الأمر الذي يستلزم بذل مزيد من الجهد للعمل على حل المشكلات التي تواجه ذلك القطاع، وبطرح نسبة التشغيل من المائة نحصل على نسبة الطاقة العاطلة كما بالجدول المذكور. الأمر الذي يوضح أن لتلك الصناعة إمكانيات وطاقات إنتاجية يجب أن تصل لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات وزيادة القيمة المضافة.

٢- تطور الطاقة المتاحة والفعلية والعاطلة ونسب التشغيل لصناعة العصائر والشربات بجمهورية مصر العربية:

أوضحت بيانات الجدول رقم (٤) زيادة كميات الطاقة المتاحة والفعلية والعاطلة من ١٤٦,٩، ١٣٠,٤، ١٦,٦ ألف طن عام ٢٠٠٤، على الترتيب كما ازدادت قيم الطاقة المتاحة والفعلية والعاطلة وقيمة الطاقة من ١٠٣٦,٦، ٩٣٧,٠٣، ٩٩,٥٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، لتبلغ حوالي ٢,٧، ٢,٦، ٠,١٦٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧ على الترتيب، كما ازدادت نسبة كمية وقيمة التشغيل من ٨٨,٧%، ٩٠,٤% عام ٢٠٠٤ على الترتيب، لتصل إلى حوالي ٩٣,٦٦%، ٩٣,٩٧% عام ٢٠١٧ على الترتيب، كما أشارت النسب أيضا إلى التذبذب خلال تلك الفترة حيث وصلت إلى أقصى نسبة كمية وقيمة التشغيل عام ٢٠٠٨، حيث بلغت حوالي ٩٩,٨٨%، ٩٩,٨٨% على الترتيب عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يوضح أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة نسب التشغيل حال التغلب على المشكلات التي تواجه ذلك القطاع، وأوضحت بيانات نفس الجدول أن نسبة كمية الطاقة العاطلة انخفضت من ١١,٣% عام ٢٠٠٤، لتصل إلى ٦,٠٤% عام ٢٠١٧، كما بلغت أكبر نسبة لها عام ٢٠١٥ حيث بلغت حوالي ٢٢,٤%، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة قيمة الطاقة العاطلة من ٩,٦% عام ٢٠٠٤، لتصل إلى ٦,٠٣% عام ٢٠١٧، في حين أوضحت النتائج إنها بلغت أكبر نسبة لها عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٢٢,٣٦%.

جدول رقم (٤): تطور كمية وقيمة الطاقة المتاحة والفعلية والعاطلة ونسب التشغيل لصناعة العصائر والمشروبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٧-٢٠٠٤).

الكمية بالألف طن، القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الطاقة المتاحة		الطاقة الفعلية		الطاقة العاطلة		نسبة التشغيل		نسبة الطاقة العاطلة	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
٢٠٠٤	١٤٦,٩٩	١٠٣٦,٦١	١٣٠,٣٨	٩٣٧,٠٣	١٦,٦١	٩٩,٥٨	٨٨,٧٠	٩٠,٣٩	١١,٣٠	٩,٦١
٢٠٠٥	١١٠,٢٣	٦٣٠,٤٩	١٠٦,١١	٥٩٩,٣٤	٤,١١	٣١,١٥	٩٦,٢٦	٩٥,٠٦	٣,٧٣	٤,٩٤
٢٠٠٦	١١٢,٩٣	١٠٠٧,٣٦	١٠٦,١٣	٩٤٦,١٨	٦,٨٠	٦١,١٨	٩٣,٩٨	٩٣,٩٣	٦,٠٢	٦,٠٧
٢٠٠٧	٢١٥,٧٥	١٣٧٧,٤٢	٢٠٧,٠٢	١٣٢١,٦٧	٨,٧٣	٥٥,٧٤	٩٥,٩٥	٩٥,٩٥	٤,٠٥	٤,٠٥
٢٠٠٨	٢١٧,٠٤	١٤١٦,٠٢	٢١٦,٧٧	١٤١٤,٢٨	٠,٢٧	١,٧٤	٩٩,٨٨	٩٩,٨٨	٠,١٢	٠,١٢
٢٠٠٩	٢١٥,٦٤	١٢٠٠,٠٠	١٩٦,٤٠	١١٦٧,٢٢	١٩,٢٤	٣٢,٧٨	٩١,٠٨	٩٧,٢٧	٨,٩٢	٢,٧٣
٢٠١٠	٢١٢,٥٩	١٤٧٧,٤٢	١٩٨,٦٧	١٣٧٩,٨٩	١٢,٩٣	٩٧,٥٨	٩٣,٤٥	٩٣,٤٠	٦,٠٨	٦,٦٠
٢٠١١	١٧٣,٠٧	١٣٣٩,١٩	١٥٧,٤١	١٣٢٣,٥٣	١٥,٦٦	١٥,٦٦	٩٠,٩٥	٩٨,٨٣	٩,٠٥	١,١٧
٢٠١٢	٤٢٥,٤٦	٤٣٤١,٩٤	٣٨٥,٩٨	٣٩٣٩,٠٤	٣٩,٤٨	٤٠٢,٩٠	٩٠,٧٢	٩٠,٧٢	٩,٢٨	٩,٢٨
٢٠١٣	٣١٠,٦١	٢٢٤٦,٩١	٢٥٨,١١	١٨٦٧,١٣	٥٢,٥٠	٣٧٩,٧٧	٨٣,١٠	٨٣,١٠	١٦,٩٠	١٦,٩٠
٢٠١٤	٣١٦,٨١	٢٥٨٩,٧١	٢٧٨,١٣	٢٢٧٣,٥٣	٣٨,٦٨	٣١٦,١٩	٨٧,٧٩	٨٧,٧٩	١٢,٢١	١٢,٢١
٢٠١٥	٤٤٠,٤٢	٣٠٦٥,٩٣	٣٤١,٩٥	٢٣٨٠,٤٤	٩٨,٤٧	٦٨٥,٤٩	٧٧,٦٤	٧٧,٦٤	٢٢,٣٦	٢٢,٣٦
٢٠١٦	٢٨٤,٠٢	٢٧٣٤,١٢	٢٦٦,٨٨	٢٥٦٩,١٢	١٧,١٤	١٦٥,٠٠	٩٣,٩٧	٩٣,٩٧	٦,٠٣	٦,٠٣
٢٠١٧	٣٠٥,٣٥	٢٧٣٤,١٢	٢٨٦,٩٢	٢٥٦٩,١٢	١٨,٤٣	١٦٥,٠٠	٩٣,٩٦	٩٣,٩٧	٦,٠٤	٦,٠٣
المتوسط	٢٤٩,٠٧	١٩٤٢,٦٦	٢٢٤,٠٦	١٧٦٣,٣٩	٢٤,٩٣	١٧٩,٢٧	٩١,٠٧*	٩٢,٠٨*	٦,٠٨*	٤,٩٠*

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من أهم السلع الصناعية، أعداد متفرقة.

*** متوسط هندسي**

د- الأهمية النسبية لعدد المشتغلين والقيمة المضافة الصافية بقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ -٢٠١٨/١٧):

١- الأهمية النسبية لعدد المشتغلين والقيمة المضافة الصافية بقطاع الصناعات الغذائية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ -٢٠١٨/١٧):

واتضح من بيانات الجدول رقم (٥) إنخفاض عدد المشتغلين بقطاع الصناعات الغذائية والقطاع العام/ والأعمال العام من ٣٩,٣ ألف عامل عام ٢٠٠٧/٠٦، مثلت حوالي ١٠٧,٣% من متوسط الفترة، ليصل إلى ٣٣,٣ ألف عامل عام ٢٠١٨/١٧، مثل حوالي٩٠,٨% من متوسط نفس الفترة، في حين إزداد عدد العمال بالقطاع الخاص من ١٤٧,٧ ألف عامـــل عام ٢٠٠٧/٠٦، مثل ٧٩,١% من متوسط فترة الدراسة، ليصـــل إلى ٣٧٣,٣ ألف عامل عام ٢٠١٨/١٧ تمثل ١٩٩,٩% من متوسط فترة الدراسة، أي بزيادة قدرها ٢٢٥,٥٦ ألف عامل. كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى أن نسبة إجمالي عدد العمالة في كل من القطاع العام/ والأعمال العام والخاص بقطاع الصناعات الغذائية إلى عدد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية قد ازدادت من ١٩,١% عام ٢٠٠٧/٠٦م لتصل إلى ٢١,٧% عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وبلغ متوسط الفترة حوالي ٢٠,٩%.

جدول رقم (٥): الأهمية النسبية لعدد المشتغلين والقيمة المضافة الصافية بقطاع الصناعات الغذائية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ -٢٠١٨/١٧)

عدد العمال بالألف عامل، والقيمة بالألف جنيه

البيان / السنوات	إجمالي عدد المشتغلين بالصناعات التحويلية	عدد المشتغلين بالصناعات الغذائية			% من عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية	القيمة المضافة الصافية في الصناعات الغذائية			القيمة المضافة الصافية في الصناعات التحويلية	%من القيمة المضافة الصافية بالصناعات التحويلية
		قطاع عام/ أعمال	قطاع خاص	إجمالي		قطاع عام/ أعمال	قطاع خاص	إجمالي		
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٩٧٨,٤٢٨	٣٩,٣٢٩	١٤٧,٧٤٤	١٨٧,٠٧٣	١٩,١٢	١٤٤١,٢	٦٤٤٠,٥	٧٨٨١,٧	٦٥٧١٠,٤٦	٢٩,٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٤٩,٢٩٠	٣٦,٧٤٣	١٦٧,٥٧٣	٢٠٤,٣١٦	١٩,٤٧	١٨٨١,٣	٧٤٣١,٢	٩٣١٢,٥	٨٥٥٤٨,٠٥	٣٣,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٥٥,١١٢	٣٧,٢٧١	١٦٨,١٨٩	٢٠٦,٤٦	١٩,٥٧	١٧٩١,٧	١٢٠٢٧,٣	١٣٨١٩	١٠٤٠٩٦,٣	٢٦,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٧٢,٩٠٢	٣٧,١٦٣	١٦٥,٧٥	٢٠٢,٩١٣	٢٠,٨٦	٢٢٨٧١	٩٥٩٣,١	١١٨٨٠,٢	١٠٧٩٢٦,٧٧	٤٠,٦
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٦٣,٧٦٢	٣٦,٥٢٤	١٦٦,٣٥٢	٢٠٢,٨٧٦	١٩,٠٧	٢٤٣٢,١	١٠٥٣٩,٩	١٢٩٧٢	١٣٢٣٥٣,٨	٤٧,٨
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٠٣,١٦٣	٣٧,٣٨١	١٧٢,٢٣٧	٢٠٩,٥١٨	٢٠,٨٩	٢٤٤٨,٣	١١٤٥٣,٥	١٣٩٠١,٨	١٥٨٣٥٠	٥١,٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٨٤,٨٢٦	٣٧,٨٩٧	١٧٠,٤٩٨	٢٠٨,٣٩٥	٢١,١٦	٣٢٢٨,٢	١١٧٩٥,١	١٥٠٢٣,٣	١٩٧١٨٨,٩	٥٥,٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٩٩٨,٩٠٢	٣٦,٤٨٢	١٨٢,٢٢٣	٢١٨,٧٠٥	٢١,٨٩	٣٣٥١,٥	١٤٣٩٤,٧	١٧٧٤٦,٢	٢٠٠٧١,٣	٥٦,١
٢٠١٥/٢٠١٤	٩٧٤,٧٩٠	٣٦,٨٨٦	١٧٣,٨٢	٢١٠,٧٠٦	٢١,٦٢	٢٣٤٥,٩	٢٠٦٧١,٩	٢٣٠١٧,٨	٢٠٩٦٦٤,٩	٤٤,٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٣٢,٣٧٢	٣٥,٧٦٢	١٧٦,٨٥١	٢١٢,٦١٣	٢٢,٨٠	٢٠٣٥,٢	٢٣٦٧٥,٥	٢٥٧١٠,٧	٢١٠٣٦٤,٥	٤٢,١
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٢,٥١٢	٣٥,١٨	١٧٤,٩٢١	٢١٠,١٠١	٢٢,٧٧	٣٥١٩,٢	٢٨٤٣١,٧	٣١٩٥٠,٩	٢٧٧٤١٩,٨	٤٤,٠
٢٠١٨/٢٠١٧	١٨٧٣,٤٨٤	٣٣,٢٩٧	٣٧٣,٢٧٣	٤٠٦,٥٧	٢١,٧٠	٥٠٥٣,٥	٩٠٢١٨,٣	٩٥٢٧١,٨	٥٣٧١٦٢,٧	٢٤,٥
المتوسط	١٠٦٧,٤٦	٣٦,٦٦	١٨٦,٧٠	٢٢٣,٣٦	٢٠,٩*	٢٦٥١,٣	٢٠٥٥٦,٠٣	٢٣٢٠٧,٣٣	١٩٠٤٨٨,١	٣٩,٨*

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي فى منشآت القطاع العام/ الأعمال العام، أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي فـــى منـــشآت القطـــاع الخاص، أعداد متفرقة.

- * متوسط هندسي.

كما تبين أيضاً أن القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعات الغذائية قد ازدادت في كل من القطاع العام / قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص من ١٤٤١,٢، ٦٤٤٠,٧ ألف جنيه عام (٢٠٠٧/٠٦) لتصل إلى ٥٠٥٣,٥ ، ٩٠٢١٨,٣ ألف جنيه على الترتيب، في حين بلغ متوسط الفترة لكلا القطاعين حوالي ٢٦٥١,٣،

٢٠٥٥٦,٠٣ ألف جنيه على الترتيب، وعلى الرغم من ذلك انخفضت نسبة مساهمة القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة الصافية بالصناعات التحويلية من ٢٩,٣% عام (٢٠٠٧/٠٦) لتصل إلى ٢٤,٥% عام (٢٠١٧– ٢٠١٨)، الأمر الذي يوضح أن نسبة الزيادة في القيمة المضافة الصافية في قطاع الصناعات الغذائية كانت أقل من إجمالي قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى، الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهد للوقوف على المشكلات والمعوقات التي أدت إلى ذلك والعمل على حلها للنهوض بذلك القطاع لكي يؤدي الدور المنوط به في الحل النسبي لمشكلة البطالة وزيادة القيمة المضافة الصافية على المستوى القومي.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالصناعات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٨/١٧) فقد أخذت الصورة التالية:

ص هـ^ = ١٦٤,٤ + ٩,٠٧ س هـ ر٢ = ٠,٣١ ف = ٤,٦٢*

(٢,١٥)*

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة. (*) تشير إلى المعنوية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٥

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٥).

ويتضح من نتائج معادلة الإتجاه الزمني العام زيادة إجمالي عدد المشتغلين بالصناعات الغذائية بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٩,٠٧ ألف عامل، وقد بلغ معدل التغير السنوي حوالي٤,٠٦ % من متوسط إجمالي عدد المشتغلين فى الصناعات الغذائية والبالغ نحو ٢٢٣,٣٦ ألف عامل خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٨/١٧)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٣١% من التغيرات الحادثة فى عدد المشتغلين بتلك الصناعات إنما ترجع الى عنصر الزمن والذي يعبر عن مجمل السياسات الإنتاجية والتشغيلية والتسويقية.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي القيمة المضافة الصافية بالصناعات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٨/١٧) فقد أخذت الصورة التالية:

ص هـ^ = – ٦٧٧٩ + ٤٦١٣ س هـ ر٢ = ٠,٤٩ ف = ٩,٦**

(٣,١)**

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة. (**) تشير إلى المعنوية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٥).

ويتضح من نتائج معادلة الإتجاه الزمني العام زيادة إجمالي القيمة المضافة الصافية بالصناعات الغذائية بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٤,٦١٣ مليون جنيه، وقد بلغ معدل التغير السنوي حوالي ١٩,٨% من متوسط إجمالي القيمة المضافة الصافية فى الصناعات الغذائية والذى بلغ نحو ٢٣٢٠٧,٣٣ ألف جنيه خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٨/١٧)، وتقدر قيمة معامل التحديد بنحو ٣١%.

٢- الأهمية النسبية لعدد المشتغلين والقيمة المضافة الصافية بصناعة المشروبات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ –٢٠١٨/١٧).

وأوضحت بيانات الجدول رقم (٦) إنخفاض عدد العمال بصناعة المشروبات بالقطاع العام/ الأعمال العام مقارنة بالقطاع الخاص، حيث انخفض عدد العمال من ٥٦٩ عامل عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٤٦٦ عامل عام ٢٠١٨/١٧، بإنخفاض بلغ حوالي ١٠٣ عامل، كما بلغ متوسط الفترة حوالي ٥٣٠ عامل، كما إزداد عدد العمال بالقطاع الخاص بصناعة المشروبات من ١٥,٦ ألف عامل عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى ٢٠ألف عامل عام ٢٠١٨/١٧ بزيادة بلغت حوالي ٤,٤٠٧ الف عامل، كما بلغ متوسط الفترة حوالي ١٦,٩ ألف عامل.

كما اتضح من بيانات نفس الجدول انخفاض القيمة المضافة الصافية بصناعة المشروبات بالقطاع العام/ الأعمال العام ٢٠١٨/١٧ حيث بلغت ١٣٥٨ مليون جنيه مقارنة بعام ٢٠٠٧/٠٦ والتي قدرت بحوالي ١٠٧,١ مليون جنيه بإنخفاض قدر بحوالي ٢٨,٦ مليون جنيه، كما بلغ متوسط الفترة ١٧٠,٧٣ مليون جنيه، في الوقت الذي إزدادت أيضا فيه القيمة المضافة الصافية لصناعة المشروبات بالقطاع الخاص من ١,٧٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٠٦ لتصل إلى ٨,١٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ بزيادة قدرها ٦,٤٦ مليار جنيه، كما بلغ متوسط الفترة حوالي ٢,٩٤ مليار جنيه، كما أشارت النتائج إلى إنخفاض نسبة مساهمة القيمة المضافة الصافية لصناعة المشروبات إلى القيمة المضافة الصافية بالصناعات التحويلية، حيث انخفضت من ٢,٨٢% عام ٢٠٠٧/٠٦، لتصل إلى ١,٥٤% عام ٢٠١٨/١٧ كما بلغ متوسط الفترة ١,٦% من إجمالي القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعات التحويلية مما يدل على أن نسبة الزيادة في القيمة المضافة الصافية الكلية لصناعة المشروبات كانت أقل من الزيادة في القيمة المضافة الصافية لباقي الصناعات التحويلية الأمر الذي يعكسه إنخفاض القيمة المضافة في القطاع الحكومي على الرغم من زيادتها في القطاع الخاص الأمر الذي يتطلب العمل على استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة بتلك الصناعة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي القيمة المضافة الصافية فى صناعة المشروبات خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٨/١٧) فقد أخذت الصورة التالية:

$$\hat{ص}_{ه} = -٥٩,٠٢ + ٤٨٨,٢\ س_{ه} \qquad ر^{٢} = ٠,٦٦ \qquad ف = ١٩,٢^{**}$$

$$(٤,٣٨)^{**}$$

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة (ت) المحسوبة. (**) تشير إلى المعنوية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) الأهمية النسبية للقيمة المضافة الصافية وعدد العاملين بصناعة المشروبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦ – ٢٠١٨/٠٧)

عدد العمال بالعامل، والقيمة بالألف جنيه

البيان / السنوات	إجمالي عدد المشتغلين بالصناعات التحويلية	عدد المشتغلين في صناعة المشروبات			% من عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية	القيمة المضافة الصافية في صناعة المشروبات			القيمة المضافة الصافية في الصناعات التحويلية	%من القيمة المضافة الصافية بالصناعات التحويلية
		قطاع عام/ أعمال	قطاع خاص	إجمالي		قطاع عام/ أعمال	قطاع خاص	إجمالي		
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٩٧٨,٤٢٨	٥٦٩	١٥٦٠٨	١٦١٧٧	١,٦٥	١٣٥,٧١	١٧١٥,٠١	١٨٥٠,٧٢	٦٥٧١٠,٤٦	٢,٨٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٤٩,٢٩٠	٥٣٢	١٧٢٢٢	١٧٧٥٤	١,٦٩	٢١٢,٤٤	١٤٩٠,٤٣	١٧٠٢,٨٧	٨٥٥٤٨,٠٥	١,٩٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٥٥,١١٢	٥٠٣	١٦٣٩٤	١٦٨٩٧	١,٦٠	١٩٩,٨٠	١٨٣٥,٠٧	٢٠٣٤,٨٧	١٠٤٠٩٦,٣	١,٩٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٧٢,٩٠٢	٥٣١	١٦٤٠٠	١٦٩٣١	١,٧٤	١٢١,٦٦	١٠٣٣,٨٧	١١٥٥,٥٣	١٠٧٩٢٦,٧	١,٠٧
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٦٣,٧٦٢	٥٤٠	٢٢٧٦٥	٢٣٣٠٥	٢,١٩	٢٤٨,٦٣	١٧٢٤,٥١	١٩٧٣,١٥	١٣٢٣٥٣,٨	١,٤٩
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٠٣,١٦٣	٥٦٧	١٥٤٠٤	١٥٩٧١	١,٥٩	١٩٣,٢٠	١٢٤٤,٨٢	١٤٣٨,٠١	١٥٨٣٥٠	٠,٩١
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٨٤,٨٢٦	٥٧٤	١٥٧٣٤	١٦٣٠٨	١,٦٦	٢٠٣,٥٥	٢٤٣٩,٩٣	٢٦٤٣,٤٧	١٩٧١٨٨,٩	١,٣٤
٢٠١٤/٢٠١٣	٩٩٨,٩٠٢	٥٦٥	١٥٥٥٩	١٦١٢٤	١,٦١	١٨٧,٨٤	٢٢٣٥,٣١	٢٤٢٣,١٥	٢٠٠٠٧١,٣	١,٢١
٢٠١٥/٢٠١٤	٩٧٤,٧٩٠	٥٢٣	١٥٠٦٦	١٥٥٨٩	١,٦٠	٨٩,٩٥	٢٧٧٥,٣٥	٢٨٦٥,٣٠	٢٠٩٦٦٤,٩	١,٣٧
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٣٢,٣٧٢	٥١٠	١٦٥٠١	١٧٠١١	١,٨٢	٢١٣,٧٤	٥٦٣٧,٠٩	٥٨٥٠,٨٣	٢١٠٣٦٤,٥	٢,٧٨
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٢,٥١٢	٤٨١	١٦١٨٥	١٦٦٦٦	١,٨١	١٣٥,١١	٥٠٠٩,٣٨	٥١٤٤,٤٩	٢٧٧٤١٩,٨	١,٨٥
٢٠١٨/٢٠١٧	١٨٧٣,٤٨٤	٤٦٦	٢٠٠١٥	٢٠٤٨١	١,٠٩	١٠٧,٠٩	٨١٨٣,٧٨	٨٢٩٠,٨٨	٥٣٧١٦٢,٧	١,٥٤
المتوسط	١٠٦٧,٤٦	٥٣٠,٠٨٣٣	١٦٩٠٤,٤٢	١٧٤٣٤,٥	١,٦٥*	١٧٠,٧٣	٢٩٤٣,٧١	٣١١٤,٤٤	١٩٠٤٨٨,١	١,٦٠*

المصدر: – الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، نشرة إحصاء الإنتاج الصافي السنوي في منشأت القطاع العام/ الأعمال العام، أعداد متفرقة.

– الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، نشرة إحصاء الإنتاج الصناعي بالقطاع الخاص، أعداد متفرقة.

*** متوسط هندسي.**

ويتضح من نتائج معادلة الإتجاه الزمني العام زيادة إجمالي القيمة المضافة الصافية بصناعة المشروبات بمقدار سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٤٨٨,٢ ألف جنيه، وقد بلغ معدل التغير السنوي حوالي ١٥,٧% من متوسط إجمالي القيمة المضافة الصافية فى صناعة المشروبات والذي بلغ نحو ٣١١٤,٤٤ألف جنيه خلال الفترة (٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٨/١٧)، وتقدر قيمة معامل التحديد بنحو ٦٦%.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية لصادرات أهم الصناعات الغذائية المصرية إلى أهم أسواقها الاستيرادية:

أ- المؤشرات الاقتصادية لصادرات الخضر المجمدة المصرية لأهم أسواقها الاستيرادية:

توضح بيانات الجدول رقم (٧) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الخضر المجمدة عام ٢٠٢٠ والمؤشرات الاقتصادية لها، حيث كانت أكبر كمية مصدرة من نصيب السوق السعودي، والتى بلغت نحو ٢٤,٤ ألف طن، مثلث حوالي ١٥,١% من الصادرات المصرية، كما بلغ النصيب السوقي لصادرات مصر إلى السوق السعودي منها حوالي ٤٠,٧% من إجمالي كمية واردات السوق السعودي من الخضر المجمدة، الأمر الذي يوضح أن هناك طاقة استيعابية كبيرة تتطلب العمل على الحصول جزء منها، ويوضح معدل النمو في قيمة وكمية الصادرات بين عامي (٢٠١٦- ٢٠٢٠) تراجعاً ملحوظا حيث بلغ حوالي -٣%،-٩% على الترتيب، وإن كان معدل النمو لقيم الصادرات بدأ في التحسن بين عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، حيث بلغ حوالي ١٣%.

وأشارت نتائج نفس الجدول أن السوق الأمريكي جاء في المرتبة الثانية لصادرات الخضر المجمدة المصرية، حيث بلغت كمية الصادرات له حوالي ٢٤,٠٦ ألف طن، مثلت حوالي ١٤,٨% من صادرات الخضر المجمدة المصرية.

وتمثل أيضا ٢% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الخضر المجمدة، الأمر الذي يوضح أن هناك ٩٨% من الطاقة الاستيعابية تحصل عليها من دول أخرى، مما يستوجب العمل على إزالة كافة المعوقات والمشكلات التي تعوق نمو صادرات الخضر المجمدة إلى السوق الأمريكي، خاصة أن السوق الأمريكي جاء في المرتبة الأولى عالمياً في استيراد الخضر المجمدة، كما أن صادرات مصر من الخضر المجمدة بالسوق الأمريكي فرض عليها تعريفة جمركية بلغت ٣,٣%، وأشارت النتائج أن هناك مؤشر عام بزيادة معدل النمو في قيمة وكمية الصادرات، كما أوضحت النتائج أيضا انخفاض حصة مصر من واردات كل من فرنسا واسبانيا وبلجيكا وكندا، وهولندا وألمانيا حيث قدرت بحوالي ١,٦%، ٤,٦%، ١,١%، ١,٥%، ٠,٠٨%، ٠,٢% على الترتيب، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة تلك الحصة في المستقبل.

كما تبين أيضا أن أكبر قيمة لوحدة الصادرات بلغت ١٦٥٠، ١٤٠٩ ألف دولار/طن وكانت للسوق الأردني والفلسطيني على الترتيب، وأشارت البيانات نفس الجدول إلى أن السوق الإنجليزي يمثل ٦١% من الواردات العالمية من الخضر المجمدة إلى أن نصيب مصر من إجمالي وارداته بلغت حوالي ٠,٥%، فقط الأمر الذي يتطلب العمل على زيادة قيمة صادرات مصر إليه نظرا لكبر طاقته الاستيعابية.

ومن بيانات نفس الجدول اتضح أن صادرات مصر من الخضر المجمدة حصلت على النصيب الأكبر من إجمالي واردات الدول العربية منها، الأمر بخلاف السوق العراقي الذي بلغ النصيب السوقي لصادرات مصر من الخضر المجمدة له حوالي ٣٧,٦% ما يعد فرصة لزيادة تلك النسبة خاصة بوجود قرب المسافة ومزايا المسافة ومزايا الاتفاقيات العربية، كما لوحظ أيضا عدم ظهور للسوق الأفريقي بخلاف دولة ليبيا المجاورة وبعض الكميات غير المؤثرة ولم يتم ذكرها بالجدول، الأمر الذى يتطلب دراسة الأسباب والمشكلات التى تعوق تدفق تلك السلع للسوق الأفريقي.

جدول رقم (٧) مؤشرات التجارة الخارجية لصادرات الخضر المجمدة المصرية (كود جمركي ٠٧١٠) لأهم الدول المستوردة عام ٢٠٢٠م

القيمة بالألف دولار ، والكمية بالطن

البيان / الدول	قيمة الصادرات	الميزان التجاري	% من الصادرات المصرية	(٢) حصة مصر في واردات الشريك	كمية الصادرات المصرية (طن)	قيمة وحدة الصادرات بالدولار الأمريكي	نمو قيمة الصادرات بين ٢٠١٦-٢٠٢٠%	نمو كمية الصادرات بين ٢٠١٦-٢٠٢٠%	نمو قيمة الصادرات بين ٢٠١٩-٢٠٢٠%	الترتيب على مستوى العالم في الواردات	(%) من الواردات العالمية	معدل نمو الواردات بين ٢٠١٦-٢٠٢٠ (%)	متوسط المسافة بين البلدان الشريكة جاري الأعداد والأسواق المعينة بها (على أساس الكيلو متر)	متوسط التعريفة الجمركية (التقديرية) المفروض بواسطة مصر (النسبة المئوية %)	الترتيب وفق مؤشر سهولة مزاولة الأعمال التجارية
إجمالي مصر	١٨٢٥٨٠	١٧٨٢٦٩	١٠٠*		١٥٦٩١٠	١١٦٤	٤	-٣	١٢		١٠٠*	٣			
السعودية	٢٧٦٢٣	٢٧٥١٢	١٥,١	٤٠,٧	٢٤٤٣٩	١١٣٠	-٣	-٩	١٣	٢٠	٠,٨	-٩	٣٨٠٩	٠	٦٢
أمريكا	٢٦٩٦٦	٢٦٩١٥	١٤,٨	٢	٢٤٠٦٢	١١٢١	٢٣	٢٤	٢١	١	١٧,٩	٧	٤١٠٤	٣,٣	٦
الإمارات	١٤٢٨٣	١٤٢٨٣	٧,٨	٢٨,١	١٢٥٦٠	١١٣٧	٧	٢	٦١	٢٤	٠,٧	-٣	٤١١٤	٠	١٦
إيطاليا	١٢٠٠٣	١٢٠٠٣	٦,٦	٣	١٠٣٢٤	١١٦٣	-٣	-٧	-٨	٧	٤,١	٣	٢٢٦٧	٠	٥٨
الكويت	٩٥٩٥	٩٥٩٥	٥,٣	٤٤,٢	٨٤٢٨	١١٣٨	٠	-٢١	٣٦٦	٤٠	٠,٣	-٥	٤٧٦٧	٠	٨٣
فرنسا	٩٥٢٥	٩٤٥٦	٥,٢	١,٦	٨١٧٢	١١٦٦	٣	١	٥	٤	٧,٤	١	١٢٨٧	٠	٣٢
روسيا	٨٠٣٥	٨٠٣٥	٤,٤	١٠,١	٧١١٠	١١٣٠	٧٧	٥٤	١٩٦	١٤	١,٢	١٦	٣٢١٣	٩,٢	٢٨
اسبانيا	٥٨٤٩	٨٠١٠	٤,٤	٤,٧	٦٩٧٤	١١٤٩	-١	-٨	٤٤	١٠	٢,٦	٠	٢٨٢١	٠	٣٠
الأردن	٧٦٤٩	٧٦٤٩	٤,٢	٣١,٩	٦٥٧١	١١٦٤	-٥	-١٣	-١٢	٥١	٠,٢	-٣	٢١١٥	٠	٧٥
ليبيا	٧١٤٩	٧١٤٩	٣,٩	٩٦,٤	٤٣٣٢	١٦٥٠	٥٥	٢٣	١٠	٥٩	٠,١	٥٦	١٣٨٠	٠	١٨٦
بلجيكا	٥١٦١	٥٠٧٢	٢,٨	١,١	٤٥٠٤	١١٤٦	٦	٤	-٢٦	٦	٥,٣	-١	١٤٤٨	٠	٤٦
لبنان	٤٧٧٠	٤٧٧٠	٢,٦	٧١,٣	٣٧١٧	١٢٨٣	٦	-٧	-١٧	٧١	٠,٠٧	-٤	١٤٩٣	٠	١٤٣
اسرائيل	٤٦٨٤	٤٦٨٤	٢,٦	١٧,١	٣٩١٩	١١٩٥	-١٣	-١٦	٣٨	٣٣	٠,٥	٩	٣٢٤٩	٢١,٤	٣٥
فلسطين	٤٢٨٣	٤٢٨٣	٢,٣	٩٧,٤	٣٠٤٠	١٤٠٩	٢٨	٢٢	٢٧	٧٥	٠,٠٦	٢٨	٤٦٥	٠	-
المانيا	٣٧٣٧	٣٧٣٧	٢	٠,٢	٣٢٥٨	١١٧٤	١٩	١٦	٦٦	٣	٨,٧	٢	١٢٧٠	٠	٢٢
اليونان	٢٨٩٧	٢٧٣٢	١,٦	٦,٩	٢٥٠١	١١٥٨	-٨	-١٤	٢٧	٢٩	٠,٥	٢	١٤٢٢	٠	٧٩
كندا	٢٧٧٢	٢٧٧٢	١,٥	١,٥	٢٤٣٥	١١٣٨	١١	١٢	٤٣	١١	٢,٤	١١	٤٩٦١	٠	٢٣
تركيا	٢٦٦٠	٢٦٦٠	١,٥	٤١,٥	٢٣٢٨	١١٤٣	-١٠	-١٣	-٥٩	٨٢	٠,٠٥	-١٠	٢٨١٦	٢٠,٦	٣٣
انجلترا	٢٦١٥	٢٦١٤	١,٤	٠,٥	٢٣٠٠	١١٣٧	١٩	١٦	٢٤	٥	٦,١	-١	١٧٣٢	٠	٨
العراق	٢٥٢٨	٢٥٢٨	١,٤	٣٧,٦	٢١٥٨	١١٧١	-١٧	-٢١	-٢٣	٦١	٠,٠٩	-٩	١٥٤١	-	١٧٢
السويد	٢٣٤٢	٢٢٢٦	١,٣	٢,٣	٢٠٠٦	١١٦٧	٦	٢	١٥	١٣	١,٤	١	١٥٥١	٠	١٠
هولندا	١٨٢٥	١٨٢٦	١	٠,٨	١٦٠٠	١١٤١	١٠	٨	٣٠	٩	٢,٧	٤	١٠٥٨	٠	٤٢
استراليا	١٧٦٨	١٧٦٨	١	١,٤	١٥٤٥	١١٤٤	١٣	١٣	٥٩	١٢	١,٤	١	٨٢٧٣	٢,٩	١٤
البحرين	١٢٦٧	١٢٦٧	٠,٧	٢٣,١	١١١٧	١١٣٤	٩	٦	-٢	٦٨	٠,٠٨	-٣	٤٥٢٠	٠	٤٣
عمان	١٠٠٦	١٠٠٦	٠,٦	١٤,٥	٨٨٤	١١٣٨	٧	٦	-٧	٦٠	٠,١	-٢	٤٩٥٠	٠	٦٨
بيرو	٨٣١	٨٣١	٠,٥	٤٢	٧٢٨	١١٤١	-	١٥٣	٦٣٥	٩٤	٠,٠٣	٥٦	٩٤٤١	٥	٧٦
البرازيل	٦٧١	٦٧١	٠,٤	-	٦٧٧	٩٩١	٢٧٩	١٤١	-١٣	٣٩	٠,٣	٠	٩٤٢٣	١٠	١٢٤
بلغاريا	٥٨٤	٥٨٤	٠,٣	-	٦٠٤	٩٦٧	-	-	٣٥٥٠	٢٦	٠,٦	١٣	٦٨٥	٠	٥٢
الجزائر	٥٧٦	٥٧٦	٠,٣	٢,٥	٥٠٤	١١٤٣	٥	-٤	٥٩	٣٨	٠,٣	-٧	١٠٧٣	٠	١٥٧

المصدر : شبكة المعلومات الدولية الإنترنت www.trademap.org.

(*) مجموع النسب لا يساوى ١٠٠% نظراً لحساب أهم الأسواق فقط. **(-) بيانات غير متوفرة.**

ب – المؤشرات الاقتصادية لصادرات الفراولة المجمدة المصرية إلى أهم أسواقها الاستيرادية:

يعد محصول الفراولة من محاصيل الخضر الواعدة تصديرياً، وبرغم تصدير الكميات العظمى منه فى صورة مجمدة لدول القارة الأوربية، إلا أنه لا يندرج تحت البند (الكود التصديري ٠٧١٠) للخضر المجمدة التى تم عرضها فى الدول رقم (٧)، وللفراولة المجمدة كود تصديرى خاص بها كما بالجدول رقم (٨)، وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن كمية صادرات الفراولة المجمدة المصرية عام ٢٠٢٠م قد بلغت حوالي ٧٨,٧٥ ألف طن بقيمة قدرها ١٥١,٥ مليون دولار، فضلاً عن زيادة معدل النمو في الكمية والقيمة لصادراتها حيث بلغ حوالي ٢٢%، ٣٩% بين عامي (٢٠١٦ ، ٢٠٢٠) وأتضح كذلك من بيانات نفس الجدول أن السوق الألماني جاء في المرتبة الأولى لصادرات الفراولة المجمدة، حيث بلغت الكمية المصدرة نحو ١٣,٦ ألف طن عام ٢٠٢٠م، مثلت حوالي١٧,٣% من إجمالي صادرات الفراولة المجمدة المصرية، في حين مثلت ٢٥,٢% من إجمالي واردات ألمانيا من الفراولة المجمدة، وبلغ معدل النمو في كمية وقيمة صادرتها للسوق الألماني حوالي ٤١%، ٥٤%، بين عامي (٢٠١٦، ٢٠٢٠) على الترتيب، كما جاء السوق الألماني في المرتبة الثانية عالمياً في الدول المستورد للفراولة المجمدة، حيث بلغت نسبة واردتها حوالي ١٢,٩% من الواردات العالمية للفراولة المجمدة، وأشارت بيانات نفس الجدول إلى أن السوق الهولندي جاء في المرتبة الثانية لصادرات الفراولة المجمدة المصرية، لكمية صادرات بلغت ٩,٢ ألف طن مثلت ١١,٨% من إجمالي صادرات الفراولة المجمدة المصرية وحوالي ٢٠% من إجمالي واردات هولندا منها وبلغت قيمة تلك الكمية عام ٢٠٢٠ حوالي ١٧,٩ مليون دولار، بمعدل نمو ٦٥% في قيمتها مقارنة بعام ٢٠١٦، وأتضح أيضا أن السوق الصيني جاء في المرتبة الخامسة بقيمة صادرات بلغت حوالي ١٠,٥ مليون دولار مثلت حوالي ٦,٩% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من الفراولة المجمدة، وكمية قدرها ٥,٥ ألف طن، مثلت صادرات مصر من الفراولة المجمدة للسوق الصيني حوالي ٣٥,٧% من إجمالي واردات الصين من الفراولة المجمدة، وبلغ معدل النمو في قيمة وكمية الصادرات حوالي ٥٨%، ٣٩% بين عامي (٢٠١٦، ٢٠٢٠)، في حين بلغ معدل النمو في القيمة حوالي ٩% مقارنة بين عامي (٢٠١٩، ٢٠٢٠)، وأشارت النتائج إلى أن معدل النمو في قيمة واردات الصين من الفراولة المجمدة بلغ حوالي ١٩%، كما اتضح أن متوسط المسافة بين الصين ومصر بلغت ١٢,٧ ألف كيلو متر، وقد سبقت في الترتيب العديد من الدول المستوردة للفراولة المجمدة المصرية، أي أن بعد المسافة لا يعد من الأمور التي تتحكم في كمية الصادرات.

وأوضحت بيانات نفس الجدول انخفاض النصيب السوقي لصادرات مصر من الفراولة المجمدة في العديد من الأسواق الأمر، الذي يوضح المنافسة القوية التي تواجهها صادرات الفراولة المجمدة المصرية في تلك الأسواق، ومن ثم يتطلب العمل على التغلب على المشكلات والمعوقات التي تواجه صادراتها.

ج– المؤشرات الاقتصادية لصادرات العصائر المصرية إلى أهم أسواقها الاستيرادية:

توضح بيانات الجدول رقم (٩) إجمالي قيمة صادرات العصائر المصرية (كود جمركي ٢٠٠٩)، بلغت عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٣,٣ مليون دولار، كما جاء السوق اليمني في المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة الصادرات له حوالي ١٠,٦ مليون دولار، مثلت ١٤,٤% من إجمالي صادرات العصائر المصرية، ومثلت أيضا نحو١٢,٥% من إجمالي واردات اليمن من العصائر (كود جمركي ٢٠٠٩)، كما جاء السوق الليبي في المرتبة الثانية، حيث بلغت كمية العصائر المصرية المصدرة له حوالي ٦,٧ ألف طن عام ٢٠٢٠، بقيمة بلغت حوالي ١٠,٤ مليون دولار، مثلت ١٣,٧% من إجمالي الصادرات المصرية من العصائر خلال نفس العام.

كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى أن معدل نمو قيمة صادرات العصائر المصرية إلى السوق الليبي بلغت –١٩% بين عامي (٢٠١٦، ٢٠٢٠)، وبلغ نفس المعدل حوالي –٤٠% بين عامي (٢٠١٩، ٢٠٢٠)، الأمر الذي يوضح المنافسة القوية التي تواجهها صادرات العصائر المصرية بالسوق الليبي، بالإضافة إلى

جدول رقم (٨): مؤشرات التجارة الخارجية لصادرات الفراولة المجمدة المصرية (كود جمركي ٠٨١١١١٠) لأهم الدول المستوردة عام ٢٠٢٠م.

القيمة بالألف دولار، الكمية بالطن

البيان / الدول	قيمة الصادرات ٢٠٢٠	الميزان التجاري ٢٠٢٠	% من الصادرات المصرية	حصة (%) مصر في واردات الشريك	كمية الصادرات المصرية عام ٢٠٢٠	قيمة الصادرات	نمو قيمة الصادرات بين ٢٠١٦-٢٠٢٠%	نمو كمية الصادرات بين ٢٠١٦-٢٠٢٠%	نمو قيمة الصادرات بين ٢٠١٩-٢٠٢٠%	ترتيب البلدان الشريكة في واردات العالم	حصة البلدان الشريكة في واردات العالم (%)	إجمالي النمو في قيمة واردات الدول الشريكة ٢٠١٦-٢٠٢٠ (%)	متوسط المسافة بين البلدان الشريكة جاري الأعداد والأسواق المعينة بها (علي أساس الكيلو متر)	متوسط التعريفة الجمركية (التقديرية) المفروض بواسطة مصر (النسبة المئوية %)
إجمالي مصر	١٥١٥٢٩	١٥١١٧٢	١٠٠*		٧٨٧٥٣	١٩٢٤	٣٩	٢٢	٠		١٠٠*	٨		
المانيا	٢٦١٥٧	٢٦١٥٧	١٧,٣	٢٥,٢	١٣٥٩٥	١٩٢٤	٥٤	٤١	٠	٢	١٢,٩	٦	١٦٥٣	٠
هولندا	١٧٨٨٥	١٧٨٨٥	١١,٨	٢٠,٨	٩٢٩٦	١٩٢٤	٦٥	٤١	١	٤	٥,٨	٣	١٨٣٩	٠
روسيا	١٧٣٠٢	١٧٣٠٢	١١,٤	٨٣,٩	٨٩٩٣	١٩٢٤	٥٣	٣٢	-٣	١٢	١,٩	٧	٣٣٠٢	٧,٥
اليابان	١٢١٣٧	١٢١٣٧	٨	١٥,٥	٦٣٠٨	١٩٢٤	٤٩	٣٧	٨	٥	٥,٧	٧	٨٤٣٥	١٠,٨
الصين	١٠٤٨٨	١٠٤٨٨	٦,٩	٣٥,٧	٥٤٥١	١٩٢٤	٥٨	٣٩	٩	٩	٣	١٩	١٢٧٤١	٣٠
بولندا	٩٦٥١	٩٦٥١	٦,٤	٣٦,٦	٥٠١٦	١٩٢٤	١٨٦	١٥٠	-١١	١٠	٢,٩	٣٧	٢٣٥٤	٠
السعودية	٩٢٩٧	٩٢٩٧	٦,١	٦١,٨	٤٨٣٢	١٩٢٤	٥	٠	-٢٥	١٨	١,١	-٣	٤٧٧٩	٠
بلجيكا	٦٨٢٠	٦٨٢٠	٤,٥	١٤,٨	٣٥٤٥	١٩٢٤	١٩	٣	٢٥	٨	٣,٦	٨	١٩١٣	٠
فرنسا	٥٦٢٨	٥٦٢٤	٣,٧	١١,٨	٢٩٢٥	١٩٢٤	٧١	٤٥	٧٤	٣	٧,٨	٤	١٨١١	٠
أمريكا	٤٨١٦	٤٨١٦	٣,٢	١,٦	٢٥٠٣	١٩٢٤	١٧	٧	٢٠	١	٢٥	١٠	٤٣٥٨	٠
ايطاليا	٤٥٩٥	٤٥٩٥	٣	٢٢,٣	٢٣٨٨	١٩٢٤	٤٤	٢٥	-٣٨	١٣	١,٨	٤	١٥١٩	٠
انجلترا	٢٤٧٧	٢٤٧٧	١,٦	٥,٣	١٢٨٨	١٩٢٣	٢٥٢	٢٠٤	١١٤	٧	٣,٧	٢٠	٢٣٦٤	٠
تشيكيا	٢٠٩١	٢٠٩١	١,٤	٣١,٣	١٠٨٧	١٩٢٤	-٢	-١٨	-٧	٢٢	٠,٧	٢٨	١١٥٠	٠
تركيا	١٨٧٢	١٨٧٢	١,٢	٣٩,٣	٩٧٣	١٩٢٤	٣٧	١٩	٦١	٤٢	٠,١	٣٠	١٥٧٧	٢٩,٨
الإمارات	١٦٢٦	١٦٢٦	١,١	٥٠,٧	٨٤٥	١٩٢٤	٢٥	٧	٤٧	٢٩	٠,٣	١٠	٣٥٨٧	٠
اسبانيا	١٦٠١	١٦٠١	١,١	٧	٨٣٢	١٩٢٤	١٦٢	١٢٧	-٤٩	١١	٢	٨	١١٧٤	٠
السودان	١٣٠٦	١٣٠٦	٠,٩	٩٩,٨	٦٧٩	١٩٢٣	٦٦	-٣٤	٣٠٢	٤٧	٠,١	-١١	-	-
اليونان	١١٨٢	١١٨٢	٠,٨	٦٠,٣	٦١٥	١٩٢٢	٢٤	٦	-٤	٣٧	٠,٢	-٣	١٤٠٣	٠
البرازيل	١١٤١	١١٤١	٠,٨	١٩,٧	٥٩٣	١٩٢٤	-	-	١٦٢	٢٦	٠,٥	-١٠	٩٤٤١	١٠
الجزائر	١١٢١	١١٢١	٠,٧	٨٥	٥٨٣	١٩٢٣	-	٢١	٥٦	٤٦	٠,١	٨٩	٢٣٧٢	٠
صربيا	١٠٥٥	١٠٥٥	٠,٧	١٦,٣	٥٤٨	١٩٢٥	-	١٦٩	٥٠٣	٢١	٠,٧	٣٠	١٣٨٢	١٨,٣
جنوب أفريقيا	٩٧٤	٩٧٤	٠,٦	٧٣,١	٥٠٦	١٢٩٥	-	١٦٩	٤٢	٤٤	٠,١	٣٧	٧٩٦١	٢٠
الكويت	٩٣٩	٩٣٩	٠,٦	٦٩	٤٨٨	١٩٢٤	١١	٨	-٤٢	٤٥	٠,١	١١	٤٢٥٧	٠
الأردن	٨٤١	٨٤١	٠,٦	٩٦,٧	٤٣٧	١٩٢٤	٢٨	٥	٥	٥٤	٠,٠٨	١١	٥٩٨	٠
ليبيا	٨٢٧	٨٢٧	٠,٥	٩٨,٨	٤٣٠	١٩٢٣	٦	-١٦	٢٥	٥٩	٠,٠٧	٥	١٣٧٣	٠
النرويج	٧٤٠	٧٤٠	٠,٥	٤,٥	٣٨٥	١٩٢٢	-	-	١٣	١٩	١	١٠	١٦٦٤	٥١,٨
الدنمارك	٧٣٦	٧٣٦	٠,٥	٥,٧	٣٨٢	١٩٢٧	-	١٤	-٣٣	١٥	١,٥	٨	١٤٨٧	٠
السويد	٧٢٦	٧٢٦	٠,٥	٦,٤	٣٧٧	١٩٢٦	-	-	١٤٠	١٦	١,٥	٤	١٢٥٤	٠
كندا	٦٨٣	٦٨٣	٠,٥	١,١	٣٥٥	١٩٢٤	٢٥	١٩	-٣٨	٦	٥,٦	٩	٦٠٧٣	٦,٣

المصدر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.trademap.org.

(*) مجموع النسب لا يساوى ١٠٠% نظراً لحساب أهم الأسواق فقط. (-) بيانات غير متوفرة.

جدول رقم (٩) مؤشرات التجارة الخارجية لصادرات العصائر المصرية (كود جمركي ٢٠٠٩) لأهم الدول المستوردة عام ٢٠٢٠.

القيمة بالألف دولار، الكمية بالطن

البيان / الدول	قيمة الصادرات	الميزان التجاري	% من الصادرات المصرية	كمية الصادرات المصرية (طن)	قيمة وحدة الصادرات	نمو قيمة الصادرات بين ٢٠١٦-٢٠٢٠%	نمو كمية الصادرات بين ٢٠١٦-٢٠٢٠%	نمو قيمة الصادرات بين ٢٠١٩-٢٠٢٠%	الترتيب على مستوى العالم في الواردات	(%) من الواردات العالمية	معدل نمو الواردات في القيمة بين ٢٠١٦-٢٠٢٠ (%) للدول الشريكة	متوسط المسافة بين البلدان الشريكة ومصر(كيلو متر)	متوسط التعريفة الجمركية للدول الشريكة
اجمالي مصر	٧٣٣٤٧	٣٨١١٠	١٠٠*			-٧		-٢٤		١٠٠*	-١		
اليمن	١٠٥٩١	١٠٥٩١	١٤,٤	٠	–	٢٣	–	١٤	٢٥	٠,٦	٤٩	١٢٥٧	٠
ليبيا	١٠٠٤٤	١٠٠٤٤	١٣,٧	٦٧٤٤	١٤٨٩	-١٩	–	-٤٠	٤٠	٠,٣	٢	٣٣٧٨	٠
امريكا	٩٧١١	٩٥٨٦	١٣,٢	٦١٥٦	١٥٧٧	-٩	–	-٨	١	١٣,٥	١	٨١٢٥	٦,٣
فلسطين	٤١٦١	٤١٦١	٥,٧	٠	–	-١٨	–	-٤٠	١٠٠	٠,٠٤	-١١	٣٢٥	٠
ايطاليا	٢٥٣٥	٠٢٩	٤,١	٢٠٣٧	١٤٨٧	١٠	–	-٢٧	١٥	١,٧	٢	٢٠٠٦	٠,٣
الصومال	٢٨٩٩	٢٨٩٩	٤	١٩٣٤	١٤٩٩	١٧	٥	-٥	٩٧	٠,٠٥	٣	٣٠٢٣	–
موريتانيا	٢٦٤٠	٢٦٤٠	٣,٦	٠	–	٢١	–	-١٧	١٤٩	٠,٠١	٥	٦٥٠٦	٢٠
السعودية	٢٠٣٢	٩١٨٥	٢,٨	٠	–	-٢٦	–	٣	١٤	١,٨	-٤	٥٦٨٩	٠
هولندا	١٨٨٢	٢٠٠٤	٢,٧	١٣٢٠	١٥١٨	١٣	-٢	-٥٨	٣	٨,٩	-٣	٦٠١٤	٠,٣
المانيا	١١٧٧	٨٤٧	١,٦	٠	–	-٨	–	٣٤	٢	٩,٧	-١	٣٣٩٢	٠,٣
عمان	١١٦٩	١١٦٩	١,٦	٠	–	٧	–	٦	٤٢	٠,٣	-١١	١٩٢٨	٠
المغرب	١١٦٧	١١٦٧	١,٦	٨٠٩	١٤٤٣	١	–	-٥٤	٨٨	٠,٠٦	-٧	٣٩٤٦	٠,٥
الكونغو	١١٤٨	١١٤٨	١,٦	٧٨٤	١٤٦٤	-٣	-٩	-٢	١٥٠	٠,٠١	-٢٢	٣٠٢٥	٢٠
تشاد	١٠٦٢	١٠٦٢	١,٤	٦٣٦	١٦٧٠	-٧	-١١	١٢٣	١٥٢	٠,٠١	٦	٣٠٢٣	٣٠
الجزائر	١٠١٦	١٠١٦	١,٤	٨٢٤	١٢٣٣	١٥	٩	-٣٣	٨٠	٠,٠٨	-١٠	٣٣٦٠	٢٣,٨
اثيوبيا	٩١٤	٩١٤	١,٢	٠	–	١٤	–	-٦٨	٨٩	٠,٠٦	-١٥	٢٧٨٣	٢٧
اليونان	٨٩٩	٤٢	١,٢	٠	–	٢١	–	-٥٢	٤١	٠,٣	-٢	٢٣١٩	٠,٣
كينيا	٨٩٣	٧١٨	١,٢	٦٠٠	١٤٨٨	-٨	-١٩	-١٢	١١٤	٠,٠٣	٢	٥٢٥٩	٠
اسبانيا	٨٨٠	٢٢٤٧	١,٢	٥٨٧	١٤٩٩	٤٥	–	٢	١١	٢	-٥	٣٨٣٢	٠,٣
الأردن	٨٠٦	٧٢٨	١,١	٠	–	-٢٢	–	-٣٨	٩٢	٠,٠٦	-١٠	٣٣١٤	٠
السويد	٧٨٣	٧٨٣	١,١	٠	–	٤	–	-١٥	١٨	١,٢	-١	١٠٠٦	٠,٣

المصدر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.trademap.org.

(*) مجموع النسب لا يساوى ١٠٠% نظراً لحساب أهم الأسواق فقط.

(–) بيانات غير متوفرة.

مشكلات أخرى يجب التغلب عليها، كما اتضح أيضا من بيانات نفس الجدول أن هناك انخفاض كبير في معدل نمو قيمة الصادرات من العصائر المصرية للعديد من الدول الموضحة بالجدول، وقد يرجع ذلك للظروف الراهنة لفيروس كورونا، كما تبين أيضا أن أكبر معدل نمو في القيمة بين عامي (٢٠١٩، ٢٠٢٠)، كان من نصيب دولة تشاد كذلك ووجود أسواق دول أفريقية أخرى مثل السوق الأثيوبي، والكيني، ودولة الكونغو ودولة الصومال، الأمر الذي يتطلب الإهتمام بتلك الأسواق لتنمية صادرات العصائر المصرية.

ثالثا : المشكلات التي تواجه صادرات الصناعات الغذائية المصرية :

تواجه صادرات الصناعات الغذائية المصرية العديد من المشكلات والمعوقات، والتي تؤدى في مجملها إلى انخفاض الكميات المصدرة منها إلى أسواقها الاستيرادية، ونظراً لأهمية رصد وتحديد تلك المشكلات والمعوقات، فقد اهتم البحث بتحليل مضمون ونتائج بيانات الإستمارة التي تم تصميمها خصيصاً لذلك الغرض، حيث تم تجميع بياناتها من خلال المقابلة الشخصية، التي أجريت لاستطلاع رأى عدد خمسة عشر من مصدري الصناعات الغذائية المصرية، وقد تبين أنه يمكن تقسيم تلك المعوقات إلى ثلاث اقسام رئيسية تمثلت في المشكلات المتعلقة بتصنيع المنتجات والتكاليف الإنتاجية، ومشكلات متعلقة بالتسويق والنقل، والمشكلات الخاصة بالدول المستوردة والدول المنافسة للمنتج المصري بهذه الأسواق ويعتبر تقدير الأهمية النسبية للمشكلة موضع الدراسة، من الوسائل الجيدة لشرح وتوضيح مدى أهمية تلك المشكلة، بالنسبة للمشكلات الأخرى، ولما كانت بعض الفروق النسبية بين تلك المشكلات طفيفة بحيث لا يمكن إعطاء أولوية في الحل وفقاً لأهميتها النسبية، لذلك فقد تم الاستعانة بأسلوب تحليل التباين لتوضيح مدى معنوية الفروق بين تلك المشكلات.

ونظراً لأن اختبار (ف) يختبر النموذج بأكمله، فإذا كانت (ف) معنوية، فإن هذا يعنى وجود اختلاف بين المتغيرات (المشكلات) المكونة للنموذج بأكمله، إلا أنه لا يمكن القول، بأن جميع تلك المتغيرات، تختلف عن بعضها اختلافاً معنوياً عند مستوى معنوية معين، لذلك تطلب الأمر استخدام طريقة أقل فرق معنوي(L.S.D)،Least Significant Differences.ويمكن استخدام هذه الطريقة فقط في حالة ثبوت معنوية اختبار (ف)، حيث تعتمد هذه الطريقة على أن الفرق بين أي متوسطين يعتبر معنوياً عند مستوى ٠,٠٥ أو ٠,٠١، إذا زاد هذا الفرق بين المتوسطين عن قيمة أقل فرق معنوي(L.S.D) عند نفس المستوى الإحتمالى. ويتم استخدام طريقة أقل فرق معنوي لتريب المشكلات والمعوقات وفقاً لأولويتها من وجهة نظر المصدرين[٨]. ويستهدف ترتيب تلك المشكلات فى الأساس وضع أولويات الحلول للتغلب عليها وذلك بتوفير الحوافز التصديرية اللازمة أو تذليل العقبات والإجراءات الروتينية التى تواجه مصدري منتجات الصناعات الغذائية، وفيما يلى عرضاً لتلك المشكلات والحلول الممكنة من وجهة نظر المصدرين والمهتمين بهذا المجال فضلاً عن رأى الباحث.

أ- المشكلات المتعلقة بتصنيع منتجات الصناعات الغذائية والتكاليف الإنتاجية لها:

تبين أن هناك العديد من المشاكل الداخلية المتعلقة بتصنيع المنتجات والتكاليف الإنتاجية لها، والتى تتمثل فيما يلى:

١- ارتفاع تكاليف المنتج نظراً لأن بعض الخامات الإنتاجية مستوردة (X_1).
٢- نقص العمالة المدربة (X_2).
٣- صعوبة المواصفات التي تضعها هيئة سلامة الغذاء (X_3).
٤- ارتفاع تكاليف العبوات نظراً لارتفاع بعض المدخلات لإنتاج العبوة (X_4).
٥- انخفاض جودة بعض المنتجات المصرية نظراً لعدم توافر التكنولوجيا الملائمة للسعات الإنتاجية الصغيرة (X_5).

٦- تضارب نتائج التحاليل الخاصة بالمنتج داخلياً وخارجياً (X_6).

وبدراسة تلك المشكلات تبين أنها تختلف في مدى أولويتها بالنسبة للمصدرين، وباستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد كما في الجدول رقم (١٠) اتضح أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ مما يعنى وجود فروق معنوية بين المشكلات المتعلقة بتصنيع المنتجات والتكاليف الإنتاجية لها ولترتيب تلك المشكلات، ولمعرفة معنوية الفروق بينها، فقد تتطلب الأمر استخدام طريقة أقل فرق معنوي Least Significant Differences (L.S.D)، كما هو مبين بالجدول رقم (١١) حيث اتضح أن مشكلتى ارتفاع تكاليف المنتج نظراً لأن بعض الخامات الإنتاجية مستوردة (X_1)، وصعوبة المواصفات التي تضعها هيئة سلامة الغذاء (X_3)، تحتلان معا المرتبة الأولى، من اهتمامات وأولويات المصدرين للسلع المصنعة لعدم وجود فروق معنوية بينهما، الأمر الذي يتطلب حل كلتا المشكلتين معاً في نفس التوقيت، كما جاءت نفس المشكلة الثالثة والمتعلقة ب صعوبة المواصفات التي تضعها هيئة سلامة الغذاء (X_3)، ومشكلة نقص العمالة المدربة (X_2)، في المرتبة الثانية معا لوجود تداخل بينهم،كما جاءت مشكلتا انخفاض جودة بعض المنتجات المصرية نظراً لعدم توافر التكنولوجيا الملائمة للسعات الإنتاجية الصغيرة (X_5)، وارتفاع تكاليف العبوات نظراً لارتفاع بعض المدخلات لإنتاج العبوة (X_4) على الترتيب المرتبة الثالثة معا، لعدم وجود فروق معنوية بينهما، وأوضحت بيانات نفس الجدول ان مشكلة تضارب نتائج التحاليل الخاصة بالمنتج داخلياً وخارجياً (X_6)، في المرتبة الرابعة.

جدول رقم (١٠): نتائج تحليل التباين لأهم المشكلات المتعلقة بتصنيع المنتجات الغذائية والتكاليف الإنتاجية لها التى واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة فى مصر

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الإنحرافات	متوسط مجموع مربعات الإنحرافات	قيمة (ف) المحسوبة
بين المشكلات	٥	٢٠٢,٧	٤٠,٥	٦٩,٢**
داخل المشكلات	٨٤	٤٩,٢	٠,٥٩	
المجموع	٨٩	٢٥١,٩		

(**) معنوى عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م.

جدول رقم (١١): ترتيب أهم المشكلات المتعلقة بتصنيع المنتجات الغذائية والتكاليف الإنتاجية لها، التى واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة فى مصر باستخدام طريقة أقل فرق معنوي (L.S.D).

المشكلة	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة
X1	٥,٥٣	X1	١,٤٠			
X2	٤,٤٠	X3	٢,٠٦	٢,٠٦		
X3	٤,٦٠	X2		٢,٥٣		
X4	٢,٠٦	X5			٤,٤٠	
X5	٢,٥٣	X4			٤,٦٠	
X6	١,٤٠	X6				٥,٥٣

- قيمة L.S.D عند المستوى الإحتمالى (0.05) = ٠,٥٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م.

وتبين من خلال المقابلة الشخصية للمصدرين وجود بعض المشكلات الأخرى، والتي تمثلت في أن هيئة سلامة الغذاء أقرت قائمة جديدة بها بعض الصعوبات، وأن هناك عدد قليل من الشركات والمصانع المصرية دخلت بالفعل في القائمة البيضاء، وان تنفيذ تلك الشروط والمواصفات التي تتضمنها القائمة من الصعوبة بمكان تنفيذها في الفترة الحالية، نظرا لارتفاع التكاليف اللازمة لذلك. كما تبين انه يوجد فيمصر بعض الشركات الأجنبية التى تعمل في مجال الصناعات الغذائية تعد منافساً قوياً للشركات المحلية، نظراً

لحصولها على العديد من المزايا، وارجع بعض المصدرين ارتفاع تكاليف العبوات لارتفاع أسعار البولي ايثلين بالأسواق العالمية.

واتضح أن المجلس التصديري للصناعات الغذائية بالاشتراك مع غرفة الصناعات الغذائية قاما بعمل مبادرة ومشروع ازدهار والذى يقدم الدعم للشركات التي تواجه مشاكل إنتاجية أو تسويقية أو تمويلية وكذلك للشركات الناشئة، للعمل على حل تلك المشكلات من خلال عمل دراسات، وتقديم الإستشارات والتدريب اللازم لتلك الشركات، ويرى بعض المصدرين انه يجب العمل على تخفيض قيمة الجمارك على مستلزمات الإنتاج خاصة بعد ارتفاع أسعارها بعد تحرير سعر الصرف، كذلك تفعيل نظام الدروباك ودفع المتأخرات للمصدرين.

ب- مشكلات متعلقة بالتسويق والنقل:

تعد المشكلات المتعلقة بالتسويق والنقل من أهم المشكلات التي تواجه صادرات الصناعات الغذائية، حيث تم تقسيم تلك المشكلات إلى قسمين الأول يتعلق بمشكلات متعلقة بالتسويق والنقل للدول غير الأفريقية، والثاني يهتم بمشكلات متعلقة بالتسويق والنقل للدول الأفريقية، ذلك لأن هناك بعض المشكلات تتعلق بالسوق الأفريقي لا يمكن تعميمها على باقي الدول.

وفيما يلى عرض وتحليل لتلك المشكلات:

- مشكلات متعلقة بالتسويق والنقل للأسواق غير الأفريقية :

تمثلت المشكلات المتعلقة بالتسويق والنقل للأسواق غير الأفريقية فيما يلى:

١- ارتفاع تكاليف النقل الجوي (X1).
٢- المشكلات الادارية والتعقيدات الروتينية (X2).
٣- تهشم الكثير من العبوات داخل الميناء بمصر خاصة العبوات الصفيح أثناء عمليات الشحن والتفريغ (X3).
٤- عدم مصداقية شركات الشحن خاصة بتوقيت عملية الشحن والتوصيل لعدم انتظام مواعيد الإبحار (X4).
٥- إنخفاض الخبرات التسويقية لدي بعض المصدرين (X5).
٦- عدم توافر العدد الكافي من البرادات للنقل البري (X6).
٧- ضعف وسائل الدعاية والترويج للمنتجات الغذائية المصنعة في مصر (X7).
٨- نقص الفراغات اللازمة لشحن المنتجات الغذائية بواسطة النقل الجوي (X8).

وتوضح بيانات الجدول رقم (١٢) أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠,٠١ ويدل ذلك على وجود فروق معنوية بين المشكلات المتعلقة بالتسويق والنقل للأسواق الأفريقية، وباستخدام طريقة اقل فرق معنوي كما هو وارد بالجدول رقم (١٣)، اتضح أن مشكلتي نقص الفراغات اللازمة لشحن المنتجات الغذائية بواسطة النقل الجوي (X8)، وارتفاع تكاليف النقل الجوي (X1) احتلتا معا المرتبة الأولى من اهتمامات المصدرين، فى الوقت الذي جاءت فيه مشكلة ضعف وسائل الدعاية والترويج للمنتجات الغذائية المصنعة في مصر (X7) في المرتبة الثانية الأمر الذى يوضح مدى أهمية تلك المشكلة للمصدرين، كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى أن مشكلتي عدم توافر العدد الكافي من البرادات للنقل البري (X6)، وعدم مصداقية شركات الشحن خاصة بتوقيت عملية الشحن والتوصيل لعدم انتظام مواعيد الأبحار (X4) تحتلان معاً المرتبة الثالثة من اهتمامات المصدرين، كما جائت باقى المشكلات تباعاً فى المرتبة والرابعة والخامسة.

وتبين من الدراسة الإستطلاعية وجود مشكلات أخرى إضافية اتضحت من خلال آراء المصدرين، أهمها ارتفاع تكاليف النقل البرى خاصة لدولة فلسطين بالرغم من قرب المسافة والذى قد يرجع إلى أسباب سياسية وأمنية، ويرى بعض المصدرين أيضا أن هناك بطء فى اجراءات التخليص الجمركية خاصة من

الموظفين وعدم مرونتهم، كما اتضح أيضا أن شهادة (مبدئي صادر) تعطل كثير من الإجراءات خاصة في ميناء الإسكندرية، ولحل العديد من تلك المشكلات فلابد من العمل على وجود طيران متخصص لنقل البضائع خاصة السلع الغذائية ذات تاريخ الصلاحية قصير المدة، وكذلك العمل على إنهاء فحص الصفقات فى الميناء الجاف فقط، ووضع آلية مناسبة لتفتيش المنتجات المصدرة فى الموانى الجوية والبحرية لضمان عدم تهشم العبوات من كثرة التفتيش.

جدول رقم (١٢): نتائج تحليل التباين لأهم المشكلات المتعلقة بالتسويق والنقل للأسواق الأفريقية التي واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة في مصر.

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الإنحرافات	متوسط مجموع مربعات الإنحرافات	قيمة (ف) المحسوبة
بين المشكلات	٧	٣٤٢,٦	٤٨,٩	**٧٨,٦
داخل المشكلات	١١٢	٦٩,٧	٠,٦٢	
المجموع	١١٩	٤١٢,٣		

(**) معنوى عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م.

جدول رقم (١٣): ترتيب أهم المشكلات المتعلقة بالتسويق والنقل للأسواق الأفريقية التى واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة فى مصر باستخدام طريقة أقل فرق معنوي (L.S.D).

المشكلة	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
X1	١,٤٧	X8	١,٤٠				
X2	٤,٦٧	X1	١,٤٧				
X3	٥,٥٣	X7		٢,٤٧			
X4	٣,٨٧	X6			٣,٢٧		
X5	٦,٢٧	X4			٣,٨٧		
X6	٣,٢٧	X2				٤,٦٧	
X7	٢,٤٧	X3					٥,٥٣
X8	١,٤٠	X5					٦,٢٧

– قيمة L.S.D عند المستوى الإحتمالى (0.05) = ٠,٧٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م.

– مشكلات تتعلق بالنقل والتسويق للدول الأفريقية:

باستطلاع آراء مجموعة من مصدري منتجات الصناعات الغذائية والبالغ عددهم ١٥ مصدر، تبين أن منهم احدى عشر مصدر فقط هم من يقومون بالتصدير للسوق الأفريقي، بالإضافة الى الأسواق الاخرى، وتبين من نتائج استقصاء الرأي وجود عدة مشكلات متعلقة بالنقل والتسويق للدول الأفريقية تمثلت فيما يلى:

١- ارتفاع تكاليف النقل الجوي والبحري والبري (X1).
٢- مشاكل مراكز التجميع الدولي (دبي ,سنغافورة) (X2).
٣- نقص المعلومات والدراسة وأذواق المستهلكين بها عن الأسواق الأفريقية (X3).
٤- عدم مصداقية شركات الشحن خاصة بتوقيت عملية الشحن والتوصيل لعدم انتظام مواعيد الابحار (X4).
٥- عدم توافر العدد الكافي من البرادات للنقل البري (X5).
٦- القصور الشديد لوسائل الدعاية والإعلان والترويج للمنتجات الغذائية المصرية في السوق الأفريقي (X6).

وتوضح بيانات الجدول رقم (١٤) أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ويدل ذلك على وجود فروق معنوية بين المشكلات المتعلقة بالنقل والتسويق للدول الأفريقية، ولترتيب

تلك المشكلات وفقا لأولويات المصدريين باستخدام طريقة أقل فرق معنوي(L.S.D)، تبين أن مشكلتى نقص المعلومات والدراسة وأذواق المستهلكين بها عن الأسواق الأفريقية (X3)، والقصور الشديد لوسائل الدعاية والإعلان والترويج للمنتجات الغذائية المصرية في السوق الأفريقي (X6) احتلتا معا المرتبة الأولى على الترتيب من أولويات مصدري الصناعات الغذائية للدول العربية على الترتيب لعدم وجود فروق معنوية بينهما، كما جاءت مشكلتا ارتفاع تكاليف النقل الجوي والبحري والبري (X1)، وعدم توافر العدد الكافي من البرادات للنقل البري (X5)، فى المرتبة الثانية على الترتيب، واتضح أيضا أن مشكلة مراكز التجميع الدولي (دبي,سنغافورة) (X2)، جاءت في المرتبة الثالثة على الترتيب من أولويات المصدرين، واحتلت مشكلة عدم مصداقية شركات الشحن خاصة بتوقيت عملية الشحن والتوصيل لعدم انتظام مواعيد الإبحار (X4)، المرتبة الرابعة.

ومن خلال آراء المصدرين اتضح وجود مجموعة من المشاكل الأخرى الخاصة بالتسويق والنقل للدول الأفريقية، منها ضعف مكاتب التمثيل التجاري في دولتي تنزانيا واوغندا، بالإضافة إلى مشكلة صعوبة الحصول على ثمن السلعة نقداً، كذلك عملية إقناع العميل بالصفقة بالسوق الأفريقي تتطلب زيارة مباشرة والمقابلة الشخصية، بخلاف الأسواق الاوروبية التي يمكن إكمال صفقات التصدير لها عبر الانترنت (اون لاين)،كذلك فان وجود مشكلة مركزي التجميع دبى وسنغافورة على الرغم من أهميتهما لكن يؤدى الى تأخر وصول الصادرات في بعض الاحيان، الامر الذى تجعل فرص تصدير منتجات الالبان والخضر والفاكهة والمجمدات اكثر عرضة للمخاطر خاصة القريبة في انتهاء مدة صلاحيتها.

جدول رقم (١٤): نتائج تحليل التباين لأهم المشكلات التي تتعلق بالنقل والتسويق للدول الأفريقية والتي واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة في مصر.

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الإنحرافات	متوسط مجموع مربعات الإنحرافات	قيمة (ف) المحسوبة
بين المشكلات	٥	١٣٤	٢٦,٨	٦٧**
داخل المشكلات	٦٠	٢٤	٠,٤	
المجموع	٦٥	١٥٨		

(**) معنوي عند المستوى الإحتمالي ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م.

جدول رقم (١٥): ترتيب أهم المشكلات لأهم المشكلات التى تتعلق بالنقل والتسويق للدول الأفريقية التي واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة فى مصر باستخدام طريقة أقل فرق معنوي (L.S.D).

المشكلة	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة
X1	٢,٦٤	X3	١,١٨			
X2	٤,٣٦	X6	١,٥٥			
X3	١,١٨	X1		٢,٦٤		
X4	٥,١٨	X5		٣,٠٩		
X5	٣,٠٩	X2			٤,٣٦	
X6	١,٥٥	X4				٥,١٨

- قيمة L.S.D عند المستوى الإحتمالى (0.05) = ٠,٥٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م

ويرى بعض المصدرين للتغلب على تلك المشكلات ضرورة التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة، ووزارة النقل لضمان سرعة وصول الصادرات المصرية المصنعة للأسواق للأفريقية، كذلك العمل على اتاحة دراسات ومعلومات مكاتب التمثيل التجاري لجميع المصدرين، والعمل على إيجاد بديل مصري مثل مركزي تجميع دبى وسنغافورة لسرعة وصول الصادرات إلى أسواقها التصديرية.

ج- المشكلات الخاصة بالدول المستوردة والدول المنافسة للمنتج المصري بهذه الأسواق:

تبين أن المشكلات المتعلقة بالدول المستوردة والدول المنافسة للمنتج المصري بهذه الأسواق تتمثل في الآتي:

١- انخفاض أسعار المنتج المصري في معظم الدول العربية (X1).
٢- قصور بعض مكاتب التمثيل التجاري عن أداء الواجبات المنوطة بها (X2).
٣- اعتماد الكثير من المستوردين علي الصفقات الطارئة وليس التعاقدات لفترة طويلة (X3).
٤- الدعم الموجه للصناعات الغذائية في الدول المنافسة (X4).
٥- الحصول علي ثمن السلعة نقداً يعتبر من الصعوبة بمكان للمصدر (X5).
٦- المنافسة الشديدة التي تواجهها المنتجات الغذائية المصرية خاصة من حيث جودة المنتج وجودة العبوات والأسعار (X6).
٧- كفاءة عمليات الدعاية والإعلان والترويج للسلع الغذائية للدول المنافسة (X7).

وباستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد كما هو موضح بالجدول رقم (١٦) تبين أن قيمة (ف) المحسوبة معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠,٠١، وبالتالي ثبت وجود فرق معنوي بين المشكلات الخاصة بالدول المستوردة والدول المنافسة للصناعات الغذائية المصرية، وباستخدام طريقة أقل فرق معنوي(L.S.D)، كما هو مبين بالجدول رقم (١٧) اتضح أن مشكلتا الحصول علي ثمن السلعة نقداً يعتبر من الصعوبة بمكان للمصدر (X5)، وقصور بعض مكاتب التمثيل التجاري عن أداء الواجبات المنوطة بها (X2) احتلتا معا المرتبة الاولى على الترتيب من اهتمامات المصدرين، الامر الذى يتطلب وضع الحلول المناسبة لهما معا، كما جاءت مشكلتا قصور بعض مكاتب التمثيل التجاري عن أداء الواجبات المنوطة بها (X2)، والمنافسة الشديدة التي تواجهها المنتجات الغذائية المصرية خاصة من حيث جودة المنتج وجودة العبوات والأسعار (X6) على الترتيب في المرتبة الثانية من اهتمامات المصدرين نظرا لوجود تداخل بينهما، لذلك يجب وضع الحلول المناسبة لهما معا ايضا، واتضح ايضا، أن مشكلتي انخفاض أسعار المنتج المصري في معظم الدول العربية (X1)، وكفاءة عمليات الدعاية والإعلان والترويج للسلع الغذائية للدول المنافسة (X7)،وجائت باقى المشكلات فى المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة كما هو موضح بالدول.كما تبين من استطلاع رأى المصدرين أن هناك بعض الشروط الخاصة بالمواصفات والجودة لا يعرفها المصدر الا بعد وصول الشحنة الى بلد الاستيراد مما يعرض دخول الشحنات لمشاكل كبيرة، كما اشار بعض المصدرين للمنافسة القوية للمنتجات التركية على الرغم من انخفاض جودتها وذلك للدعم المقدم من تلك الدول لمصدريها.

ولحل تلك المشكلات من وجهة نظر المدرين والمهتمين بهذا المجال فإن ذلك يطلب ضرورة اقامة العديد من المعارض والإتفاقيات خاصة بالأسواق الأفريقية ، وذلك لأن معظم الصفقات التصديرية تأتى بصفة شخصية عن طريق المعارف والبوابات الالكترونية (على بابا، وبوابة الشرق)، وكذلك إقامة العديد من الدورات التدريبية لمديرى التصدير بشركات الصناعات الغذائية لتزويدهم بالمستجدات فى مجال الإتفاقيات الدولية والأسواق الواعدة.

جدول رقم (١٦): نتائج تحليل التباين لأهم المشكلات الخاصة بالدول المستوردة والدول المنافسة للمنتج المصري بهذه الأسواق التي واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة في مصر.

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الإنحرافات	متوسط مجموع مربعات الإنحرافات	قيمة (ف) المحسوبة
بين المشكلات	٦	٢٦٥,٣	٤٤,٢	٦٥,٢**
داخل المشكلات	٩٨	٦٦,٤	٠,٦٨	
المجموع	١٠٤	٣٣١,٧		

(**) معنوى عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م.

جدول رقم (١٧): ترتيب أهم المشكلات الخاصة بالدول المستوردة والدول المنافسة للمنتج المصري بهذه الأسواق التي واجهت المصدرين للسلع الغذائية المصنعة في مصر باستخدام طريقة أقل فرق معنوي (L.S.D)

المشكلة	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
X1	٣,٦٧	X5	١,٢٠				
X2	١,٧٣	X2	١,٧٣	١,٧٣			
X3	٤,٥٣	X6		٢,٠٧			
X4	٥,٨٧	X1			٣,٦٧		
X5	١,٢٠	X7			٤,٣٣	٤,٣٣	
X6	٢,٠٧	X3				٤,٥٣	
X7	٤,٣٣	X4					٥,٨٧

- قيمة L.S.D عند المستوى الإحتمالى (0.05) = ٠,٥٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات دراسة الحالة ٢٠٢١م

وقد تبين من استقصاء الرأي الذى تم إجراؤه على مصدري الصناعات الغذائية المصرية أن منتجات الصناعات الغذائية المصدرة تنوعت فمنها منتجات الألبان والعصائر والمشروبات، والشوفان ومصنعات حلويات بأنواعها ، والخضر والفواكه المجمدة ومكسبات الطعم واللحوم المصنعة، وتمثلت الأسواق العربية المصدر اليها في أسواق اليمن والسعودية والأردن وسوريا والسودان وتونس والمغرب، كما اشار المصدرون إلى أهمية الأسواق الأفريقية مثل أسواق كينيا وانجولا واوغندا وتشاد ومدغشقر، واشارت النتائج إلى أن ٨٠% ممن شملهم الاستقصاء كانت عدد سنوات الخبرة لبدء النشاط لهم اكثر من ١٠ سنوات وعدد أفراد العاملين بالشركة ٣٠ فأكثر و٢٠% منهم اقل من ١٠ سنوات خبرة وعدد العاملين بها من ٢٠ إلى ٣٠ عامل، واتضح أيضا أن أسباب زيادة المبيعات المحلية والدولية تمثلت في تحسن الدعاية والإعلان ثم الجودة ثم المنافسة السعرية. كما تبين أن أهم جوانب النجاح التي حققتها شركات صادرات الصناعات الغذائية تمثلت في عدة عوامل، أولها فتح أسواق جديدة، وثانيها زيادة كمية الصادرات، وثالثها مجال تنويع الصادرات، ورابعها مجال تطوير النظم التصديرية للشركة أو نظم المعلومات الخاصة بها من خلال تحفيز العميل والهدايا ونسب الخصم.

الملخص

إستهدف البحث التعرف وبصورة أساسية التعرف على سبل ووسائل تنمية صادرات أهم منتجات قطاع الصناعات الغذائية لجمهورية مصر العربية، وقد تم استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والكمي وأدوات التحليل التى تتناسب مع موضوعات البحث، واعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة وتم إجراء استقصاء رأى لمجموعة من مصدري الصناعات الغذائية للوقوف على المشكلات التى تواجههم وسبل التغلب عليها .

وأوضحت النتائج انخفاض عدد شركات الصناعات الغذائية بالقطاع العام وزيادتها فى القطاع الخاص خلال فترة الدراسة، كما تبين ارتفاع نسبة التشغيل بصناعة الخضروات المجمدة وصناعة العصائر والمشروبات، وتبين أيضاً أن القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعات الغذائية قد ازدادت في كل من القطاع العام / قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص من ١٤٤١,٢، ٦٤٤٠,٧ ألف جنيه عام (٢٠٠٧/٠٦) لتصل إلى ٥٠٥٣,٥ ، ٩٠٢١٨,٣ ألف جنيه على الترتيب وتشابه الوضع فى صناعة المشروبات.

وأظهرت نتائج البحث وجود طاقات استيعابية كبيرة فى العديد من الأسواق مثل السوق السعودي فى صادرات الخضر المجمدة، والسوق الأمريكي والألماني لصادرات الفراولة المجمدة، كما تبين أن المسافة لا تعد مشكلة أمام الصادرات كما حدث لصادرات الفراولة المجمدة التى تصدر للصين. وفيما يتعلق بالمشكلات

المتعلقة بتصنيع منتجات الصناعات الغذائية والتكاليف الإنتاجية لها فقد اتضح أن مشكلتى ارتفاع تكاليف المنتج نظراً لأن بعض الخامات الإنتاجية مستوردة ، وصعوبة المواصفات التي تضعها هيئة سلامة الغذاء، تحتلان معا المرتبة الأولى من اهتمامات وأولويات المصدرين للسلع المصنعة، أما مشكلتا نقص الفراغات اللازمة لشحن المنتجات الغذائية بواسطة النقل الجوي، وارتفاع تكاليف النقل الجوي احتلتا معا المرتبة الاولى من اهتمامات المصدرين. واتضح أن مشكلتى نقص الفراغات اللازمة لشحن المنتجات الغذائية بواسطة النقل الجوي،وارتفاع تكاليف النقل الجوي قد احتلتا معا المرتبة الأولى من اهتمامات المصدرين للدول الأفريقية.

ولذلك يوصى البحث بدعم وتحفيز شركات إنتاج وتصدير الصناعات الغذائية للإنضمام للقائمة البيضاء لهيئة سلامة الغذاء، والإهتمام بالأسواق الأفريقية والعمل على تذليل العقبات التى تواجه المصدرين بتلك الأسواق، والعمل على استغلال الطاقات العاطلة فى شركات الصناعات الغذائية، وذلك من خلال تخفيض الجمارك على مستلزمات الإنتاج للمصنعات الغذائية، والتنسيق بين الجهات والوزارات المعنية بصادرات الصناعات الغذائية لحل مشكلات النقل.

المراجع

١- أميرة محمد شوقي، تحليل الأداء التنافسي لصادرات قطاع الصناعات الغذائية في مصر "دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة – فرع البنات ، جامعة الازهر ،٢٠١٩م.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من أهم السلع الصناعية، أعداد متفرقة.

٣- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع الخاص، أعداد متفرقة.

٤- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة السنوي لإحصاء الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع العام/ الأعمال العام، أعداد متفرقة.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب مصر فى أرقام، إصدار مارس ٢٠٢١م.

٦- وزارة التجارة والصناعة، المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، بيانات غير منشورة.

٧- شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.trademap.org.

٨- على أبوضيف محمد مطاوع، دراسة إقتصادية للعوامل المؤثرة على كفاءة الإنتاج الزراعى فى الأراضى الجديدة، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢م.

9- FAO, " Food engineering, quality and competitiveness in small food industry system with emphasis on Latin America and Caribbean", Agricultural Services Bulletin 156, 2004.

An economic study for production and export of the most important Egyptian agro-food industries products and the problems It's face

Dr. Abbas Abo dief Mohamed

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Al-Azhar university, Cairo.

Summary

This research aims to identify mainly the approaches of developing exports of the most significant products of food industries sector in Egypt, and the study relied

on published and unpublished data, besides relied on primary data over a survey of the opinion of a numeral of food industry exporters to find out the problems they face and find solutions.

The results showed that a decrease in the numeral of food industry companies in the public sector and an increase it in the private sector over the study period. It's also displayed increase the percentage of employment in the frozen vegetables industry, juices and beverages industry, besides increase in Net added value of the food industry sector in both public and private sectors.

The results also showed the large absorptive capacity in several markets, such as the Saudi market for frozen vegetable exports, and the American, German markets for frozen strawberry exports. The results also indicate that the distance is not a problem for exports, as materialized to exports of frozen strawberries, which are exported to China.

By studying the problems related to the manufacture of food industry products and their production costs, the results showed that the two problems of high product costs and the difficulty of specifications set by the Food Safety Authority, both occupies the first rank of the concerns and priorities of exporters of manufactured commodities, while the two problems of the lack of spaces necessary to ship food products by air transportation, and the high costs of air transportation both occupied the first rank of the exporters' concerns.
Keywords: Production, Exports, Food Industry Products.